

القانون والدولة القومية: تطورات نظرية القانون في عصر الخصخصة والعولمة

مراد بن سعيد*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل نظرية قانونية في إطار التحول في مفهوم الدولة القومية، بطريقة تستجيب للتطورات الحاصلة في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والنظر إلى أهم مبادئ الضبط القانوني بعد الدولة القومية. ولتحقيق هذا الهدف سيتم الاعتماد على مقارنة معرفية بنائية لإعادة البناء بعد حالة التفكيك التي عرفتتها نظرية القانون التقليدية المتمركزة على الدولة، بالإضافة إلى المنظورات ما بعد البنيوية وما بعد الحدائثية التي تؤكد العلاقة غير القابلة للفصل بين الذات والموضوع في إطار مشروع إنتاج المعرفة. وتتبع أهمية الدراسة في التمكين من فهم الترتيبات القانونية في المجتمع المعاصر، بما يوفر الشروط الضرورية لنموذج نظرية قانونية براغماتية عادلة تعبر عن واقع الحوكمة المعاصرة. بالإضافة إلى تجديد الأجندة البحثية في ميدان العلوم القانونية وربطها بعلوم أخرى، من أجل فتح آفاق جديدة في الدراسات القانونية وعلاقتها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي. وقد خلصت الدراسة إلى أن العولمة والخصخصة كانت من أهم العوامل في تفكيك المنظومة القانونية الدولالية، وأن إدراك معالم ظاهرة الضبط القانوني وفق هذه الشروط تستدعي كشف التحولات التي طرأت على مفهوم القانون من المقاربات الدولالية إلى المقاربات المجتمعية، وذلك من أجل معرفة الترتيبات القانونية الناتجة والمحددة لمميزات القانون غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الضبط القانوني بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحكم في المجتمع.

الكلمات الدالة: العقلانية القانونية، الدولة القومية، النظام القانوني، نظرية قانونية قائمة على الدولة، نظرية قانونية قائمة على المجتمع، استقلالية القانون، العدالة.

المقدمة

والفواعل الجديدة الناشئة في مجال صنع المعايير. وعلى الرغم من انقساماتها السياسية، فإن هذه الدراسات، التي قدّمت تفسيرات مرجعية متعددة لهذه الظواهر في إطار خطابات علمية حيوية جداً، تؤكد أنه لا مجال للعودة إلى عالم قبل العولمة، وأن هناك طريقاً واحداً لتحديد نتائج العولمة، هذه الظاهرة التي شجعت على تحرير الفواعل الخاصة من التدخل الحكومي من خلال بلورة منندييات فعالة للنقاش القانوني، وتقديم تسهيلات ضريبية وهياكل غير مركزية بشكل جذري. من جهة أخرى، يمكن تسجيل اتجاهات نزع الطابع الهرمي من أجل تسهيل صعود القوى الصاعدة من أسفل، وهو الشيء الذي جعل كل دراسات العولمة تتموقع على الأقل بين أطروحات العالمي والمحلي.

في هذا السياق، يشكّل موضوع المعيارية لفترة ما بعد دولة الرفاه أهم مجال يمكن البحث فيه والانشغال به، نظراً للتطورات الجذرية التي عرفتتها الظاهرة المعيارية في هذه الفترة من جهة، وما يمثله هذا النظام من أهمية بالنسبة للمشروع الدولاتي لمرحلة الحدائث أو لمختلف فعاليات المجتمع من جهة أخرى، حيث أن الدولة، "كمؤسسة المؤسسات"، عملت على بناء

لقد عرف موضوع مستقبل الضبط القانوني نقاشات حادة بين علماء القانون، علم الاجتماع والاقتصاد، في عالم معولم لا يعترف بالحدود السيادية بين الدول، والسبب المباشر لهذا الانشغال يظهر من خلال الزوايا والخلفيات المتعددة التي يمكن أن يُنظر من خلالها لهذا الموضوع، حيث أن كل علم يلتزم بمنظوره الخاص لتحليل ما يدركه، ويتتبع مسارات معينة للتحول المؤسساتي والتصور الحاصل. وبهذا حصل تداخل متزايد بين الخطابات العلمية المختلفة بالتزامن مع ظهور حركة "دراسات العولمة" التي أظهرت اهتماماً وتحميلاً يؤكد أن كل خطاب علمي لا بد أن يكون في إطار هذه الحركة العالمية. في هذا الإطار، أصبحت دراسات العولمة علامة مميزة لكل الانشغالات العابرة للحدود فيما يخص القوى الدافعة للتغييرات الضبطية العالمية، وتبعية المسار التي تميّز الدول القومية

* قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر. تاريخ استلام البحث 2014/12/15، وتاريخ قبوله 2015/2/1.

إن نظرية القانون المعاصرة يجب أن تعبر معيارياً بطريقة تجاوبية عن التجزؤ المحير الذي أصاب المجتمع، من جراء النفاصل الاجتماعي العالي التخصص، والمعقد إلى درجة الشواش، فقد هاجمت النظريات النقدية والتفكيكية كل المبادئ التي تقوم عليها النظرية التقليدية للقانون، وأثبتت عجز الخطابات القانونية عن الاستجابة للتطورات المجسبة للسياسة والقانون، فعملت على تفكيك كل التمييزات والاختلافات التي تكتنف هذه النظرية التقليدية، سواء كانت "جوهرية" أو "شكليية"، "فردانية" أو "جماعية"، "تدخلية" أو "ليبرالية"، فلم تعد كل هذه الثنائيات تعبر عن واقع المجتمع المعاصر. لقد هُزّت هذه الأخيرة بموجات التغيير الوحشية لظواهر العولمة، الخصخصة، الرقمنة والتفاضل الاجتماعي العالي التخصص، فكل الممارسات السابقة باختلاف أشكالها ومضامينها أصبحت ضحية لهذه الكوارث.

فرضيات الدراسة

ينشغل موضوع هذا البحث بأحد أهم المجالات البحثية لفترة ما بعد الدولة، وهو موضوع القانون لما بعد الدولة، والذي يعرف أكاديمياً بحقل "الحوكمة والقانون"، ويهتم بدراسة المنظومات المعيارية وفق منظور الحوكمة المجتمعية، وهو حقل متعدد المناهج والعلوم، وتساهم فيه العديد من العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية، ويضع مجموعة من الافتراضات حول مفهوم الظاهرة المعيارية بطريقة تتناسب مع الشواهد والحجج اللايقينية. حيث أن مفهوم الضبط القانوني سوف ينظر إليه بثلاث فرضيات أساسية: أولاً، يشكّل القانون لما بعد الدولة ظاهرة لايقينية غير خطية، تتماشى مع مفاهيم الحقيقة المبنية مقابل الحقيقة المعطاة، والمواضيع غير المركزية مقابل المواضيع المتعالية. ثانياً، يتصف القانون ما بعد الدولاتي بتعددية المراكز وعدم وجود مركز مهيمن يمكن أن يشمل مراكز القرار الأخرى في إطار تدرج سلمى. ثالثاً، وكنتيجة للفرضيتين السابقتين، فإنه لا بد من تسمية المرحلة التي نعيشها الآن بمرحلة ما بعد الدولة، وهو ما ينسحب على القانون، الذي لم يعد قانوناً دولتياً بامتياز، بل يجب الاعتراف بقدرة باقي فعاليات المجتمع على إنتاج وتطبيق القانون وفق استقلالية مطلقة بالنسبة للإرث المعيارى الدولاتي.

الهدف من الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. فهم التحولات التي طرأت على النظرية القانونية وفق المنظورات التحليلية الجديدة والتحويلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

منظومة معيارية خاصة، وقامت بفرضها على المنظومات المعيارية لمختلف فعاليات المجتمع. لكن عند حديثنا عن الظاهرة المعيارية لما بعد الدولة فإننا نلاحظ شكاً لإمكانات تشكّل نظام معيارى بدون دولة، نظراً للتأثير الكبير الذي مارسه القيم الدولاتية على تأطير الحياة العامة والخاصة لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، غرست إيماناً لا يدعو للريب في استحالة وجود حياة من دون الدولة، خاصة مع تزامن تطوّر هذه القيم مع مجموعة من الأطر العلمية والثقافية الدولاتية في إطار مشروع الحداثة.

مشكلة الدراسة

إن الظواهر الملاحظة تؤكّد وجود أشكال لهذه الحياة يمكن أن تكون بديلاً للمشروع الدولاتي، وأنّ الدولة كحقيقة مطلقة تنفي كل أشكال التفكير في غيابها، قد أصبحت مجرد سردية شغلت بال الإنسان وحجبت عنه السرديات الأخرى. لقد قامت موجات العولمة والخصوصية كظواهر واقعية امبريقية، والمدارس النقدية والتفكيكية كتأملات فكرية وفلسفية، بطرح العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية إطالة حياة حقيقة الدولة وكل كيان يدعى المركزية واليقين. وعلى أساس هذه التساؤلات يمكن الانشغال بإعادة تشكيل "عالم جديد" تكون الدولة فيه مجرد فاعل من الفواعل، قد لا يرقى تأثيرها لمستويات ودرجات قد تنافس تأثيرات فواعل غير دولاتية أخرى.

إن الظواهر الملاحظة تؤكّد أن النظام الاجتماعى ما بعد الدولة، هو ليس نتيجة مباشرة للقانون الدولاتي، وإنما هو نتاج اضطرابات مختلفة تأتي من البيئة الخارجية (المجتمع)، وتقوم بصنع قانونها الخاص من خلال تواصلاتها مع النسق الجزئى القانوني، هذا يعني أننا في مواجهة صيغة جديدة للقانون الشكلي كما حدّده Max Weber، وأن القانون لا يجب النظر إليه بتلك النظرة المادية الجوهرية التي عرفها الضبط القانوني في بداية القرن العشرين. هل هذا الطرح هو دعوة لإعادة تحرير اليد الخفية كآلية ضبط شاملة، ومنه تكريس مبدأ الاستقلالية المطلقة؟ أم يجب النظر إلى هذه الظروف بمنظار غير دولاتي كما هو الحال بالنسبة لبداية القرن 21؟

يتمحور الانشغال الرئيسي للبحث حول التساؤل التالي: بعد موجات الخصخصة والعولمة التي مسّت جوهر البنية الاجتماعية لعلاقات القوى داخل المجتمع، كيف يمكن تصور نظرية قانونية تستجيب لهذه التطورات؟ هل يمكن أن نكون بصدد تشكّل نظرية قانونية جديدة مناقضة لنظرية القانون الدولاتية المعروفة في مرحلة الحداثة؟

الواقع. وعليه فإن المنظورات ما بعد النبوية وما بعد الحداثية سوف تكون مهيمنة على تقييم ذات القانون لما بعد الدولة، وذلك وفق الفرضيات البنائية الأساسية، وخاصة الفرضية التفاعلية، التي تؤكد على تطور العلاقة بين الذات والموضوع من المنظور الديكارتى التحليلي إلى المنظورات البنائية المشاريعية، وهنا يكون الدور الأساسي للذات العارفة في إنتاج المعرفة، فالمعرفة ما هي إلا تفاعل بين الذات والموضوع في إطار مشروع معين.

تقسيم البحث

وفقا لهذه الرؤية المنهجية، وللإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد جرى تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: العقلانية القانونية بعد الدولة القومية

أولاً: اليد الخفية والعقلانية الشكلية

ثانياً: دولة الرفاه والعقلانية الجوهرية

ثالثاً: الاستقلالية المتضمنة والعقلانية الانعكاسية

المبحث الثاني: بين التحكم والاستقلالية: الأنظمة القانونية في عصر العولمة

أولاً: استقلالية الأنظمة القانونية بعد الدولة القومية

(أ) انغلاق معياري وعملياتي

(ب) انفتاح إدراكي واقتران بنوي

ثانياً: تبعية الأنظمة القانونية بعد الدولة القومية

(أ) عدالة موقفية لتصادم العقلانيات

(ب) بنى وعمليات داخلية من أجل منظومات معيارية خارجية

المبحث الأول

العقلانية القانونية بعد الدولة القومية

إن تحليل موقف مفهوم الاستقلالية من مفهوم القانون، يحيلنا إلى عدد من المواقف المختلفة، حيث نجد اتجاهاً شكلياً يؤكد على تزامنه مع مبدأ اليد الخفية والاستقلالية المطلقة، في حين أن التوجه المادي أو الجوهري يؤكد دور السياسة في استخدام القانون وفق مقاربات سلطوية تنفي قيمة الاستقلالية لصالح مفاهيم السيطرة والتحكم عن طريق القانون، غير أن مقارنة هذين النموذجين بالأوضاع الراهنة تثبت وجود طريق ثالث لعلاقة الاستقلالية كقيمة إنسانية بالقانون كضابط اجتماعي ما بعد دولاتي، يتعدى الأبعاد الشكلية والجوهرية إلى مفاهيم أكثر إجرائية وانعكاسية.

أولاً: اليد الخفية والعقلانية الشكلية

في إطار الدولة الليبرالية الكلاسيكية، كان القانون يتّصف

2. البحث عن الإشكاليات العملية التي تكتنف النظرية القانونية الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بإشكاليات الضبط القانوني.

3. تحليل انعكاسات التحولات القانونية على مفاهيم العقلانية القانونية وعلاقتها بنظرية القانون وتداعيات هذه العلاقة على الترتيبات القانونية الملائمة لضبط المجتمع.

أهمية الدراسة

إن دراسة هذه الإشكالية بطريقة متأنية ونسقية، تحاول وضع منظور متكامل لظاهرة القانون في الحوكمة المعاصرة، ستمكّن من إدراك مختلف العلاقات الداخلية والخارجية ما بين العُقد والتواصلات للأنساق الجزئية للقانون، ومعرفة كل حالات التوازن، الفوضى، عدم الانسجام والتجاوزات التي تكتنف التغيرات التي طرأت على المجتمع المعاصر، من جراء نشوء فواعل جديدة ذات أنظمة حوكمة خاصة بجانب الدولة الوطنية. وما ينجر عن هذا من تحولات في علاقات القانون والسياسة من جهة، والدولة والمجتمع من جهة أخرى. إن معرفة تفاصيل هذه العلاقات وفق منظورات اجتماعية علاقتية، سيمكّن من فهم الترتيبات القانونية في المجتمع المعاصر، والاستشراف بمستقبل الترتيبات التي كانت مهيمنة في عصر الدولة والحداثة، وهو ما يوفر الشروط الضرورية لنمذجة نظرية براغماتية عادلة للقانون تعبر عن واقع الحوكمة المعاصرة، وتحمي وتصور نظرية سياسية معيارية عادلة ومواطنية. إن البحث في المواضيع المرتبطة بمستقبل الظاهرة القانونية له أهمية كبيرة في تجديد الأجندة البحثية في ميدان العلوم القانونية وربطها بعلوم أخرى، من أجل فتح آفاق جديدة في الدراسات القانونية وعلاقتها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية البحث سوف يتم تحديد الإطار المعرفي والمنهجي للبحث بطريقة تتماشى والتطورات الأكاديمية في هذا المجال، وإثبات تناغم وتجانس بين موضوع ومنهج المعرفة العلمية. حيث أنه على المستوى المعرفي، سنستعين بمقاربة معرفية بنائية لإعادة البناء بعد حالة التفكيك التي عرفتها نظرية القانون التقليدية المتمركزة على الدولة، هذا البناء الذي يتم وفق منظور ما بعد بنوي للمعنى، ليضع القانون كذات معرفية تحاول بناء مشروع بكل استقلالية، وليس إعطاء حقيقة متعالية ومنفصلة، لتطور علاقتها المتزامنة غير الثابتة مع موضوعها، مما يستبعد أية قواعد أنطولوجية للموضوع، وإنما يضعه في حالة دائمة لتقريب المعرفة من

لتواجد في مكان الآخرين، ولهذا يمكن أن نُظهر نوعاً من التعاطف لعواطف الآخرين، والتي تكون نتاجه في شكل إمكانية وجود تقييم ذاتي لدى كل فرد ووجود متعة للتعاطف المتبادل (76: 2006: Smith). إن هذا المفهوم "السميثي" (نسبة إلى Adam Smith) للتعاطف ينسحب على العلاقات التجارية في السوق، ويكوّن لب المنطق الليبرالي، حيث أن هذه العلاقات ليست قائمة على الحب أو العطف، وإنما قائمة على فكرة الحب الذاتي، بما أن البشر يبادلون بعضهم البعض نوعاً من الاحترام الذاتي من أجل تلبية حاجياتهم من خلال التبادل (26: 2007: Otteson).

لقد تأكّد هذا الطرح في كثير من التفسيرات المقدّمة لمرحلة ما بعد الدولة، رغم أنه وضع في القرن 18، ويعبّر عن نموذج إنساني أساسي، إلا أنه أصبح يمثّل إطاراً تحليلياً للنظام الاجتماعي ما بعد الدولتي، فالعديد من الفقهاء أكدوا على رجوع صيغة جديدة للقانون الشكلي في نهاية القرن 20، وصعود الموجات النيوليبرالية ما هو إلا عودة إلى فكر Adam Smith للتنظيم الاجتماعي، وأن ضبط الكل لا يكون إلا عن طريق الضبط الذاتي للأجزاء. لقد أكد على هذا الاتجاه الشكلي الجديد كل من Blankenburg و Rottleuthner (Blankenburg, 1984: 273-289; Rottleuthner, 1989: 273-285)، على أساس أن الشكالية القانونية تعتبر كصيغة جد ملائمة للمرجعية الذاتية للقانون التي نعيشها الآن، لكن هذه الصيغة عند قيامها ببناء نماذجها الداخلية للمجتمع، لا تكون على دراية تامة بأن الأنساق الاجتماعية المضبوطة من طرف القانون هي كذلك تتميز بتنظيمها الأوتوبوييتيكي ذاتي المرجعية، وهي بذلك لم تستطع فهم العلاقة بين الاستقلالية القانونية والاستقلالية الاجتماعية (Teubner, 1984: 292-301; Teubner, 1992: 451-475). والنظرية الأوتوبوييتيكية (Autopoietic Theory) هي نظرية مطوّرة من طرف عالما البيولوجيا والإدراك التشيليين Maturana و Varela في الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وقد سعى الباحثان للإجابة عن السؤال: ما الحياة؟ أو: ماذا يميّز الأنساق الحية عن الأنساق غير الحية؟ وقد كان جوابهما أن النسق الحي يعيد إنتاج نفسه. إن هذه العملية لإعادة الإنتاج الذاتي هي ما يسمى بالأوتوبوييتيكية، ومنه عرّف العالمان النسق الأوتوبوييتيكي كنسق يعيد إنتاج عناصره بشكل تكراري بواسطة عناصره الخاصة. والمفهوم المركزي للأوتوبوييتيكية هو فكرة أن العناصر المختلفة للنسق تتفاعل بطريقة تسمح بإنتاج وإعادة إنتاج عناصر النسق، بمعنى أنه من خلال عناصره، يعيد النسق إنتاج نفسه. إن الخلية الحية، على

بتوجّهاته الشكلية، حيث أنّ الدولة تلعب كما يصفها Adam Smith دور "حارس الليل"، وامتداد القانون يكون من أجل منح إطار أدنى لضمان حرية واستقلالية الأفراد والفاعول المؤسساتية ولضبط العلاقات الاجتماعية (وخاصة الاقتصادية)، والشكل الأساسي للقانون كان هو "العقد"، والدولة تقوم فقط بتوفير الوسائل لتنفيذ العقود، ولا تهتم أساساً بمحتواها. وهذا المفهوم البورجوازي للقانون كان بالطبع متزامناً مع العقلانية الاقتصادية الليبرالية، التي تفترض أساساً أن العملية الحرة غير المقيدة للسوق تضمن توزيعاً عقلانياً للسلع والخدمات (Paterson, 2006: 21).

وعليه فالنظام الاجتماعي في إطار هذا المنظور ما هو إلا نتيجة مباشرة للفلسفة النيوليبرالية المتمحورة حول مفهوم "اليد الخفية" و"النظام العفوي"، وأن التفاعلات الاجتماعية تتم وفق هذا المبدأ الأساسي للمصلحة الذاتية لكل نسق فرعي بدون الحاجة إلى تدخل من طرف القانون، وذلك وفق منطق "الرجل الاقتصادي" (Homo Economicus) و"الخيار العقلاني" (Rational Choice)، على أساس أن انسجام السلوك الإنساني مع المعايير الاجتماعية ما هو إلا نتيجة لتفاعلات إستراتيجية لفاعول عقلانيين ومصالحيين (Anderson, 2000: 171).

وبهذا، فإن تبرير هذه الصيغة للقانون الشكلي يأتي من إسهاماته في الفردانية والاستقلالية وكل ما يرتبط بهذه القيم (Kennedy, 1976: 1685-1778)، وهو بهذا يقوم بوظائف اجتماعية خارجية عن طريق تطوير نظامه العقلاني الخاص، ووضع مجالات الاستقلالية الأخرى، وتحديد حدود أفعال الفواعل الخاصة. وعليه فالقانون الشكلي يساهم في تعبئة وتخصيص الموارد اللازمة لنظام اقتصاد السوق المتطور (Teubner, 1983: 253)، وهذا يكون عن طريق بنية داخلية تتضمن قواعد، أساليب وإجراءات معيارية خاصة بمجال اجتماعي معين، وتكون مستقلة عن كل القيم الجوهرية للأنساق الاجتماعية والمحدّات الخارجية (Heydebrand, 2003: 331).

إن هذا الاقتران البنوي القائم على فكرة الاستقلالية المطلقة وفق قيم المصلحة الذاتية واليد الخفية، نجده خاصة من خلال إسهامات Adam Smith في تحديده لنموذج الإنسان المقدم في كتابه "نظرية العواطف الأخلاقية" (1759)، والافتراضات الأساسية حول السلوك الإنساني التي أسس عليها نظريته حول "ثروة الأمم" (1776)، والقائمة أساساً على فكرة "التعاطف"، التي تعني إمكانية أن نضع أنفسنا في موقع الآخرين لرؤية الأشياء انطلاقاً من وجهات نظرهم. حيث أنها ليست عواطف الآخرين هي التي تحرك تعاطفنا، ولكنها تجربتنا الافتراضية

تحديد مجالات الأفعال الخاصة المستقلة، فإن القانون يضبط مباشرة السلوك الاجتماعي عن طريق تحديد المواصفات الجوهرية لكل نسق اجتماعي، وبهذا أصبح القانون موجهاً أكثر نحو الأدوار والحالات الاجتماعية (-Teubner, 1983: 253). وفيما يخص وظيفة القانون الجوهري، فقد تحددت أساساً في إسهاماته المقدّمة للتدخل السياسي من طرف دولة الرفاه الضابطة. فقد أصبح الوسيلة الأساسية للتدخل الدولتي سواء فيما يخص تحديد الأهداف، أو اختيار الوسائل المعيارية أو تطبيق السياسات والبرامج، أو حتى التدخل في مجال السوق وتعديل السلوك، وهذه الوظيفة تتطلب من القانون تغيير بنيته الداخلية من التوجّه المعتمد على القواعد، كما هو الحال بالنسبة للقانون الشكلي، نحو توجّهات هدفية أكثر.

إن هذا النوع من الاقتران البنيوي القائم على فكرة الضبط الدولتي عن طريق قانون جوهري، يُعطي مفهوماً للتنظيم الاجتماعي على أساس أنه مصنوع يدوي (Leviathan عند "هوبز" مثلاً) يُمكن ضبطه واختراعه والتحكم فيه، بسبب هيمنة المنطق السياسي على علاقات الاقتران البنيوي للقانون، فلا يمكن لهذا الأخير أن يتواصل بصورة مستقلة مع الأنساق الاجتماعية إلا من خلال بوابة السياسة. والتلازم بين هذا النوع من التنظيم الاجتماعي الدولتي ومفهوم القانون الجوهري هو تلازم منطقي وتطوري، تظهر فيه الدولة وسط الأمة، وفق اقتصاد سياسي تدخل في إطار توحيد شامل لكافة الرهانات ومأسسة دولتية لكل السلطات (Backer, 2012: 189).

لقد كانت تجربة الدول ما بعد الشيوعية حافلة بالوقائع والأدلة حول هذا التلازم، من خلال مساعي وجهود هذه الدول في مجال التنمية القانونية لامتناسات الآثار الجانبية لانهايار المعسكر الشيوعي والدخول في اقتصاد السوق. لقد أكدت هذه التجارب على التناظر والتناقض ما بين الإصلاحات القانونية والبيئة الاقتصادية. حيث توجّهت معظم هذه الدول إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الراديكالية، لكن في المقابل استخدمت لأجل ذلك آليات قانونية وسياسية من أجل التحوّل والتحديث، والتي هي في معظمها آليات دولتية تعبّر عن إرث المعسكر الشيوعي الدولتي والسياسي (Hendley, 1999: 89-95).

لقد تأكّدت المعضلة القانونية لهذه الدول من خلال عدم التجانس الموجود بين تعريف القانون المطبق وكيفية فهم التنظيم الاجتماعي والعقلانية الملائمة لتحليل المعايير الاجتماعية، وبهذا فقد دخلت هذه الدول في إشكاليات متعددة الجوانب حيث كما تم ذكره سابقاً، فقد تم تبني اقتصاد السوق، القائم على تلازم مع القانون الشكلي، رغم أن هذا التلازم لم

سبيل المثال، تعيد إنتاج عناصرها الخاصة، مثل البروتين، ولا تقوم بجلبها من الخارج، فلننظر على سبيل المثال لحالة الخلية: إن شبكة ردود الأفعال هي التي تنتج الجزيئات: (i) خلال تفاعلها، فهي تنتج وتشارك بشكل تكراري في نفس شبكة رد الفعل التي أنجبها (ii) وتدرك بأن الخلية كوحدة مادية (Varela, Maturana, and Uribe, 1974: 188).

إن التلازم القائم بين فكرة الاستقلالية والضببط الذاتي ومفهوم القانون الشكلي لم يعد قائماً اليوم، بل حتى أن مفهوم المصلحة الذاتية للرجل الاقتصادي لم يعد يمثل إطاراً تحليلياً ملائماً لعلاقة السلوك الإنساني بالمعايير والقيم الاجتماعية، بل لابد من إعطاء هذا البعد المصلي قوالب اجتماعية يمكن أن تحتضنها، فالإشكال الكبير الذي يواجه المعايير الاجتماعية ليس محدداً في معرفة أسباب طاعة الناس لها، حتى إن لم تكن في سياق مصلحتهم الذاتية، ولكن يتحدّد في معرفة كيف أن معايير التصرف المشتركة يمكن أن تكتسب بعداً معيارياً، وعند فهم هذا الإشكال، أمكننا فهم دوافع طاعة الناس لهذه المعايير، فنحن نُطيع هذه المعايير لأننا نعتقد أنها واجبة، ونقبلها كمبادئ سلطوية للفعل، وهذا هو المبدأ الأساسي للتحليل البديل المرتكز على تصوّر "الرجل الاجتماعي" (Homo Sociologicus)، ذلك أن الناس يُطيعون المعايير لأنها استطاعت أن تُصفي عليهم صفتهم الذاتية عن طريق قبولهم لها (Anderson, 2000: 191).

ثانياً: دولة الرفاه والعقلانية الجوهريّة

على عكس الضبط القانوني الذي لازم الدولة الليبرالية الكلاسيكية، فقد عرفت دولة الرفاه مادية وجوهريّة للقانون، وبعد اكتشاف الآثار السلبية للسوق، والتأكد من أنه لا يمكن أن يكون نظاماً ضابطاً شاملاً، فقد أدت هذه الإشكاليات إلى مجموعة من التدخلات الدولتية، وانتقلت من خلالها من الدور الأدنى والهامشي نحو مجال واسع من التدخل من أجل تصحيح ما سُمّي "بفشل السوق". وهذا ما أدى إلى نوع من "ذرائعية القانون" من طرف السياسة وصل في درجاته المتطرفة في صورة "دولة الرفاه"، وهذا التوجه المادي والجوهري للقانون يعتمد في نجاحه على قدرة العلوم (الطبيعية والاجتماعية) لتزويد السياسة بتفسيرات كافية للمشكلات المجتمعية، ووسائل وتقنيات ملائمة كذلك لحل هذه الإشكاليات.

وعلى هذا الأساس، انتقل اهتمام القانون الجوهري من الاستقلالية إلى الضبط، وتبرير مثل هذا القانون نجده في الحاجات الملحة للضببط الجماعي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعويض عدم كفاءة السوق. وبدلاً من

قانونية مقابل حياة غير رسمية مُعارضة تتسم بها هذه الدول (Kurkchiyan, 2003: 34).

ثالثاً: الاستقلالية المتضمنة والعقلانية الانعكاسية

إن الاقتران البنوي لمجموعة أنساق مستقلة لا يمكن أن يكون ببساطة في شكل السيناريوهين السابقين الذكر، حيث أن الاعتراف بالطابع الأوتوبونيكي لهذه الأنساق يحتم علينا إعادة فهم آلية الاقتران البنوي بما يتماشى مع هذه الطبيعة، بصورة لا تعترف بالمرجعية الذاتية للقانون بدون الاعتراف بالاستقلاليات الاجتماعية المتعددة، مثلما هو الحال بالنسبة للقانون الليبرالي، الذي يضع آلية السوق كمنظومة ضببية شاملة. كذلك لا يجب فهم الاقتران البنوي وفق المقاربة الجوهرية التي تنفي استقلالية الأنساق الاجتماعية لصالح التدخل الدولتي والضبط العمومي. إن الاقتران البنوي في هذه الحالة الوسطية بين حالة الاستقلالية المطلقة للبد الخفية وحالة التحكم السلطوي لدولة الرفاه، يجب أن يتماشى كذلك مع قدرة الأنساق الاجتماعية على الإنتاج المعياري في مرحلة ما بعد الدولة، وفي نفس الوقت يجب أن يعبر عن منظومة قانونية ضببية تتعدى الآثار الجانبية لاستقلالية هذه الأنساق.

إن، وبعد حالات الفشل والأزمات التي عانت منها دولة الرفاه في أواخر القرن العشرين (Svallfors and Taylor-Gooby, 1999; Södersten, 2004; Gilbert, 2002)، فإن معظم الأدبيات في هذا المجال ركزت على البعد القانوني المتمثل في الإشكاليات التي يطرحها القانون الجوهرية، وخاصة فيما يتعلق بالمقاربة الضببية المتمثلة في الرقابة والسيطرة. وقد كانت الإجابة على هذه الإشكاليات مزدوجة، فمن جهة، توجّهت معظم دول العالم لتبني سياسة تحريرية لنزع العبء الضببي عن الدولة، وباختصار استعادة مميزات التوجه الشكلي للقانون. ومن جهة أخرى، لم تستطع هذه الإصلاحات الاستغناء عن دعم التوجه الضببي من أجل تقديم موارد أكثر، ومعلومات أفضل، وتنفيذ أقوى، وباختصار الإبقاء على التوجهات الجوهرية للقانون (Taylor-Gooby, 1999: 01-11)، وهذا ما يظهر جلياً من خلال المعارضة الاشتراكية والديمقراطية للأجندة النيوليبرالية في سنوات الثمانينات، وبهذا بدأ يظهر خطر "الحلقة المفرغة".

وتظهر هذه الحلقة المفرغة من النقاش نتيجة سعي كلا المنظورين إلى حل إشكاليات جديدة وراهنة بمفاتيح قديمة، مما أتاح الفرصة لبديل ثالث، يحاول فهم الواقع القانوني الحالي ما بعد الدولتي، ليس بنظرة اختزالية، بل باستيعاب كل الفعاليات الاجتماعية وفق مقاربات تختلف مسمياتها لكن يشابه فهمها

يعد قائماً كما تم ذكره كذلك، سواء بسبب هشاشة مفهوم اقتصاد السوق ليكون نظاماً ضببياً شاملاً (Bugra, 2007: 02)، أو بسبب الانتقادات الموجهة للمفاهيم الشكلية أو الشكلية الجديدة للضبط القانوني. كذلك فإن المنظور السياسي المتبع في هذه الدول، والذي لا يختلف في جوهره عن الطابع التسلطي الشمولي للأنظمة الشيوعية، قد أثر كثيراً في مخرجات الوظيفة التشريعية، التي تبقى دائماً في خدمة التدخل السياسي وفق المفهوم الجوهرية للقانون. فمعظم هذه الدول لم تثبت تحولات سياسية تُذكر، وتبقى دائماً في مراحل متأخرة من الديمقراطية وحقوق الإنسان. إن هذه الإشكالية المزوجة يمكن أن تتعدّد أكثر إذا ما حاولت هذه الدول حقا تنفيذ سياساتها الإصلاحية وفق الآليتين السابقتين الذكر، حيث يمكن أن ينتج عنها اقتصاد سوق متحرّر نسبياً، لكن منظومة قانونية جوهرية تدخّلية.

لقد قدّم Denis Galligan دراسة جد مهمة في هذا المجال، وأكد على هذا الفشل القانوني الذي أصاب المنظومة ما بعد الشيوعية من جراء عدم التوافق بين الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية التي قد تأتي على تغييرات قانونية مباشرة. وبهذا دخلت الدول ما بعد الشيوعية في حالة تناقضية بين ثلاثة عوامل مركزية: (1) عقلانية المعايير الاجتماعية، التي تبقى دائماً في خدمة الفردانية والاستقلالية؛ (2) البنية الداخلية المصمّمة أساساً للنظر للقانون على أنه وسيلة دولتية لتحقيق الأهداف الاجتماعية؛ (3) الوظيفة الخارجية للقانون باعتباره إطاراً لمجموعة قواعد ومعايير يمكن من خلالها تحقيق حاجات اجتماعية معيّنة. وقد عبرت هذه الصورة التناقضية عن فشل في المنظومة القانونية، "أدى إلى نوع من الشك في القانون، مما يؤدي إلى تضمّنه أساطير سلبية حول فعاليته، وما قد يعزّز هذا الشك إسناد الوظيفة الضببية للمعايير الاجتماعية كبداية للقانون" (Galligan, 2003: 01-23).

لقد أدت هذه الصورة القاتمة عن القانون في تجربة هذه الدول إلى حدوث شرح بين المنظومة الاقتصادية الليبرالية والنظام القانوني والسياسي السائد، مما أنتج قانوناً غير شرعي، وعدم الإيمان حتى بدولة القانون. لقد تم ارتكاب خطأ جسيم خلال تجربة دولة الاتحاد السوفيتي سابقاً، من خلال انقسام المجتمع إلى قسمين متناقضين ومتعارضين؛ حياة رسمية موعّبة عن تنوع ووحدة أيديولوجية من جهة، وحياة غير رسمية موعّبة عن تنوع المجتمع السوفيتي من جهة أخرى. والشيء الملاحظ هو أن نفس المشكلة تتكرر في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي، وتتجسّد من خلال الاتجاهات والمسارات والمساحات التي مستّها الإصلاحات السابقة الذكر، والتي نتجت عنها شكلية ورسمية

العملية التواصلية، حيث أن البنى الاجتماعية مثل المعايير، المنظمات والمؤسسات، تكون مُنتجة ويعاد إنتاجها في هذه العمليات التواصلية. ومادام أن النظرية الاجتماعية ليست قادرة على توقع نتائج هذه العمليات المتنوعة والمعقدة، فإنّ الاهتمام سوف ينصب على البنى والقواعد التي تحكم التواصل. وعليه اهتمت كلا النظريتين بإيجاد ما وراء القواعد وما وراء البنى التي تشكّل المجتمع التواصلية، وهذا يكون من خلال قواعد الخطاب الإجماعية (Habermas)، أو بُنى الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية (Luhmann) (Sand, 2008: 45-75).

يقدم Kennedy مفهوم القانون الانعكاسي في شكل مرحلة جديدة عرفها الفكر القانوني المُعولم، بعد مرحلة الفكر القانوني الكلاسيكي ثم مرحلة الفكرة القانوني الاجتماعي. ورغم أن هذا التصنيف يبقى بعيدا عن الإيستمولوجيا البنائية المعتمدة في البحث، بفعل التوجهات "النقدية" التي يتبناها هذا الكاتب، إلا أنها تظهر مفيدة لفهم التوجهات المعاصرة للضبط القانوني، التي تتعدى الحلقة المفرغة الناتجة عن نقاش المرحلة الأولى والثانية، ويمكن تقديم هذه المراحل في الجدول (1):

لا يقوم الاقتران البنوي في إطار العقلانية الانعكاسية على الاستقلالية التامة للأنساق الأوتوبينتيكية ولا التّحكم المطلق فيها. لقد تحدث Peter Evans عن مفهوم الاستقلالية المتضمنة (Embedded Autonomy) كصيغة وسطية بين انسجام المؤسسة الداخلي الذي يعطيها نوعا من الاستقلالية، وتضمينها في العُقد والعلاقات الاجتماعية التي تربط كل الفواعل الاجتماعية، وتوفّر قنوات مؤسساتية للتفاوض وإعادة التفاوض الدائم حول الأهداف والسياسات. "إن الدولة التي تكون مستقلة فقط تفتقر لمصادر الذكاء والقدرة على الاعتماد على تنفيذ "خاص" غير مركزي، كذلك فإن شبكات موصلة بكثافة بدون بنية داخلية متينة تجعل من الدولة غير قادرة على حل إشكاليات الفعل الجماعي... فقط عندما ينضم التضمين للاستقلالية يمكن للدولة أن تُسمى تنموية" (Evans, 1995: 12)، وهو بهذا يسميها الاستقلالية المتضمنة للتعبير عن مقارنة جديدة لمفهوم الدولة التنموية بعيدة عن المقاربات الثنائية التقليدية، التداخلية/ الليبرالية، وعليه يظهر المزيج التناقضي بين تماسك المؤسسة والتواصلية كصيغة متطورة تمنح القاعدة البنوية التحتية لتدخل الدولة في التحولات الصناعية في العديد من الدول الصناعية الجديدة.

يؤكد مفهوم الاستقلالية المتضمنة على نسبية الاستقلالية التي شكّلت لبّ الفلسفة الليبرالية وفق نموذج اليد الخفية، وهنا تتأكد الطوباوية الكاملة لنظام السوق، حيث أن هذا النظام لم يستطع أن يحل الإشكاليات الثلاثة الكبرى التي يجب أن

طبيعية الضبط القانوني ما بعد الدولاتي، فنجد "النموذج الإجماعي"، و"نموذج الإجماعية السياقية"، الذي يؤكد أن عدم كفاية الافتراضات المعرفية لأنماط الحوكمة التقليدية، وضرورة تبني مقاربات أكثر انعكاسية لأنماط حوكمة الفعل الجماعي على مستوى الترتيبات المؤسساتية ومستوى الفواعل كذلك. بالإضافة إلى "نموذج القانون الانعكاسي" كما قدمه Gunther Teubner الذي يعبر عن المجتمع المعاصر المتفاضل وظيفيا، الذي يؤدي إلى توجهات قانونية تحمل هذا الموقف المزدوج للضبط القانوني.

إن تبرير القانون الانعكاسي لا يتأسس على تمجيد الاستقلالية ولا على الضبط الجماعي للسلوك، بل هو يعني الرغبة في تنسيق أشكال التعاون الاجتماعي المحددة بشكل تكراري. وهو بهذا يجمع كل المفاهيم الليبرالية والنوليبرالية لدور القانون من خلال تشجيع وتعزيز الاستقلالية الاجتماعية، وما يرتبط بها من مفاهيم اليد الخفية، لكنه في نفس الوقت لا يسعى إلى تأسيس أنظمة اجتماعية منظمة طبيعيا، بل يؤكد على فكرة "الاستقلالية المضبوطة". أما عن الوظائف الاجتماعية الخارجية للقانون الانعكاسي فهي مختلفة عن وظائف القانون الجوهري. فهي تتعلق ببناء وإعادة بناء الأنساق الاجتماعية شبه المستقلة عن طريق تكييف إجراءات وعمليات الخطاب الداخلية مع أساليب التنسيق مع الأنساق الاجتماعية الأخرى. ومن أجل تحقيق هذه الوظيفة، يتجه القانون الانعكاسي إلى تبني بنية داخلية ليست محددة بنظام صارم للقواعد، ولا بتوجه هدي من خلال معايير جوهريّة، وإنما يعتمد القانون الانعكاسي على معايير إجرائية تقوم بضبط العمليات وتوزيع الحقوق والقدرات (Teubner, 1983: 254-255).

ويُعدّ مفهوم القانون الانعكاسي في مجال النظرية القانونية مفهوما "ألمانيا" بحثا، والذي بني على أساس إسهامات ثلاثية لكل من Niklas Luhmann حول "نظرية الأنساق"، النظرية المعيارية للخطاب" التي أتى بها Jurgen Habermas، وإسهامات Teubner في الثمانينات من القرن الماضي، الذي عرّف القانون الانعكاسي في صورة "ضبط ذاتي مضبوط"، وهنا يمثل مفهوم "الضبط الذاتي" فهم Kant للحرية والاستقلالية كتشريع ذاتي، بينما "المضبوط" يمثل أمل Hegel في التضامن والاندماج العقلاني للمجتمع في إطار الدولة. ومن أجل وصوله لوضع المفهوم المتكامل للقانون الانعكاسي، قام Teubner بالتركيز على التشابهات أكثر من الاختلافات الموجودة بين Luhmann و Habermas، حيث أنهما - وبصورة متشابهة إلى حد بعيد - يُعيدان بناء المجتمع المعاصر كنسق للتواصل، فالاهتمام ليس منصبا على الأفراد، ولا على البنى الاجتماعية، وإنما على

يقدمها أي تصميم اجتماعي: الإشكال الاقتصادي (التنسيق)، الإشكال الأخلاقي (الاستقلالية الفردية)، والإشكال الاجتماعي لإعادة إنتاج هذا النظام.

الجدول رقم (1): الموجات العالمية الثلاث للفكر القانوني

المرحلة الثالثة: التحليل السياسي، الشكلية الجديدة	المرحلة الثانية: القانون الاجتماعي	المرحلة الأولى: الفكر القانوني الكلاسيكي	المراحل / المجالات
حقوق الإنسان	حقوق الجماعات، الحقوق الاجتماعية	الحقوق الفردية، حقوق الملكية	الحقوق
اللاتمييز	العدالة الاجتماعية	المساواة الشكلية والرسمية	المساواة
الديمقراطية، الحقوق، دولة القانون والبراغماتية	التضامن، التطور، العلوم الاجتماعية	الحرية، النظام وعلم القانون	المثاليات القانونية
القانون الدستوري	القانون الاجتماعي	القانون الخاص	جوهر القانون
الفدرالية	الكوربوراتية	الدولة النفعية	الحكم
إعادة بناء المشاريع المعيارية المتعددة	التعددية القانونية	الوضعية القانونية	الفلسفة القانونية
المجتمع المدني	المؤسسة	الدولة القومية	الوحدة السوسيو قانونية
القانون/السياسة	القانون/المجتمع	القانون/الأخلاق	الحدود
الدستور، الاتفاقيات، المواثيق	التشريع الخاص	القانون	الوسائل القانونية
شكلية جديدة وتوازن الاعتبارات المتنافسة	تنمية عقلانية للقانون كوسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية	استدلال ضمن نظام قانوني مستقل ومتناسك	التقنيات القانونية
سوق مضبوط بطريقة براغماتية	بدائل السوق	السوق الحر	الصورة الاقتصادية
المجتمع المدني الدولي، حقوق الإنسان	المؤسسات الدولية	الدول القومية + المستعمرات + الاتفاقيات	القانون الدولي العام
الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، التعديل الهيكلي	"الغات"، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، العلاقات الثنائية، التكتلات	التجارة الحرة، القانون الدولي الخاص، معيار الذهب	القانون الاقتصادي الدولي
القانون الدستوري، قانون الأعمال، القانون الدولي	قانون العمل، القانون الإداري، قانون الأسرة، القانون الدولي	قانون العقود، القانون التجاري	المجالات القانونية المميزة

المصدر:

Duncan Kennedy. 2006. Three Globalizations of Law and Legal Thought 1850-2000. In, *The New Law and Economic Development*, David Trubek and Alvaro Santos (eds.), Cambridge: Cambridge University Press, p 21.

القانون ما بعد الدولة"، الذي يسمح بعملية الاقتران عن طريق الانتقال من المفهوم الاختزالي لنقل المعنى من الاجتماعي إلى القانوني نحو عملية تفسير التوصلات المشفرة بطريقة أخرى إلى شيفرة القانون (135 : Teubner, 1998)، هذه العملية التي تتم وفق مسار مزدوج يجمع ما بين الدسترة الذاتية للأنساق الاجتماعية (الاستقلالية Autonomy)، والدسترة المجتمعية (اللاتنظيم المتنافر Heterarchy)، أي إثبات الطابع شبه الاستقلالي للقانون ما بعد الدولة، ويُمكن صياغة هذا الطابع في إطار علاقة حلقاتية لا نهائية بين مفهومي الاستقلالية والدسترة، فالقانون ما بعد الدولة ظاهرة مستقلة عن أية عقلانية

إن القانون الانعكاسي القائم على مبدأ الاستقلالية المتضمنة للأنساق الاجتماعية، ومن خلال منطقه الإجرائي سوف يعمل على تحسين كل صور وسيناريوهات الاقتران البنوي بين القانون وهذه الأنساق. وبفعل الخواص الأنثروبوتينية للأنساق الاجتماعية، سوف يكون الاقتران البنوي بينها وبين القانون في أشكال عشوائية فقط، مما يؤدي إلى تعثرات بنوية انتقالية، بفعل الانفصال المعياري الغائي لكل نسق فرعي، وهو ما يجعل عملية الاقتران البنوي بين غايات القانون وغايات الأنساق الاجتماعية (المجتمع) مستحيلة. في هذا الإطار، يستدعي نموذج البحث مفهوم "دسترة

أساسية لعالم معولم، بينما يؤكد معارضو العولمة ويفككون هذه النداءات على أنها تمثل أيديولوجية. وعلى هذا الأساس، فإن السؤال المطروح هو أين يمكن الذهاب في ظل هذه الظروف؟. لقد اهتم Karl Polanyi بالحركة المزدوجة المتشكلة من الاستقلالية الفردية ومساعي الرفاهية العامة، التي تشكل التحدي الأكبر المطروح بسبب السوق المنظم ذاتيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والسؤال يتعلق هنا بمدى إمكانية أن يبقى هذا التحدي قائما على أجندة النقاش في بداية القرن الواحد والعشرين.

إن الإجابة عن هذا التساؤل غير واضحة، حيث أن النقاط المؤسساتية المرجعية الأساسية للضبط السياسي والقانوني في القرن العشرين أصبحت غير قائمة، فحصل تغيير تصوري من "الحكومة إلى الحوكمة" في التحليل الاجتماعي والسياسي المعاصر، وأصبح القانون في هذا السيناريو مشروعا هشا. من جهة أخرى، وبعد ظهورها خلال مفهوم حكم القانون، يبدو مصير الدولة الاجتماعية التدخلية ودولة الرفاه (Welfare State) مبهما وغير محدد، بسبب التأثير الضبطي الضعيف للدولة على الكيانات والنشاطات العابرة للحدود المجتمعية، مما أدى إلى ظهور هذه الكيانات والنشاطات بقوة.

لقد عرفت النقاشات النظرية حول القانون العالمي مبدئيا اتجاهين رئيسيين ومتعارضين، حيث هناك من يرى أن القانون العالمي قانون مستقل، بما يؤكد أن عملية صنع القانون هي عملية مستقلة عن السيادة الدولالية، والقانون الوضعي غير الدولاتي الناتج ينشأ من مختلف التفاضلات الوظيفية التي يعرفها المجتمع العالمي. أما الطرف الآخر، حيث يتوزع منتقدو القانون العالمي، فإنهم يرون أن سيادة الدولة القومية هي المحدد الأساسي لمثل هذا القانون.

على أساس هذه الإشكاليات المطروحة حول مدى استقلالية القانون العالمي، سوف يكون تركيزنا أكثر على مفهوم الاستقلالية، حيث أن فهم هذا المصطلح هو الكفيل باستنتاج سليم لمقدمات هذا الموضوع. ويمكن القول أن أي نسق يمكن أن يضمن استقلاليته عن طريق الجمع بين مجموعة من الأشكال الآتية والتكاملية للانفتاح والانغلاق، والمنظومة الشاملة للنسق تظهر كنتيجة للتوازن بين هذه الأشكال. وللحديث عن الاستقلالية لابد من توافر ثلاث عناصر أساسية: فمن جهة فإن مفهوم الاستقلالية يتضمن إمكانية تمييز النسق عن محيطه، ومن جهة أخرى فإنه لابد من وجود على الأقل ملاحظ واحد من أجل إدراك ظاهرة التنظيم الذاتي لهذا النسق (Van Vliet, 1997: 116).

إذن، ومن أجل إثبات استقلالية القانون العالمي سوف نأخذ

اجتماعية، تحتاج إلى عمليات دسترة لكي تصبح الاستقلالية القانونية مختلفة عن الكيانات المستقلة الأخرى (Diebolt, 2000: 362-383; Arnaud, 1981: 08-48; Arnaud, 2003: 96).

إن من بين أهم نتائج الطبيعة الأتوبوتيكية للقانون وللأنساق الاجتماعية الأخرى هي الميزة العشوائية لعمليات الاقتران البنوي بينها، والتي لا يمكن تجنبها وتدخل دائما في تحديد طبيعة الضبط القانوني واتجاهه. حيث يتوقف هذا الأخير على النوعيات المختلفة للعمليات التكرارية المعتمدة على الانغلاق المتبادل لهذه العمليات. وعليه فالمهمة الأساسية للقانون الانعكاسي هي تحسين الاقتران البنوي بين القانون والأنساق الاجتماعية، بما يتوافق مع الآثار والإجابات المنحرفة والجانبية لهذا الاقتران (Luhmann, 1988: 335).

المبحث الثاني

بين التحكم والاستقلالية: الأنظمة القانونية في عصر العولمة
يمثل مفهوم القانون الانعكاسي مرحلة أخيرة لتطور التصورات القانونية، التي تقدم فهما بنائيا لقانون مرحلة ما بعد الحداثة. وقد تمت صياغته على أساس الطبيعة غير المستقرة للكيانات المعيارية التي يمكن تصنيفها في إطار الأنساق شبه المستقلة. إن الرجوع إلى أصل هذا مفهوم (القانون الانعكاسي) يؤكد لنا أن محاولة Teubner لوضعه كانت مسعى انعكاسي لربط النماذج التطورية الجديدة لعلاقة القانون بالمجتمع، حيث نجد أولا نماذج تقبع على ضفتي الأطلسي، نماذج قارية (أوروبية) تلخصت في إسهامات Luhmann و Habermas والتي تؤكد على دور العوامل الخارجية في التطورات السوسيوقانونية، عكس النماذج الشمال أمريكية، وخاصة نموذج القانون التجاوبي لـ Selznick، الذي يؤكد على استقلالية النظام القانوني في كل مراحل تطوره، ومنه التأكيد على دور العوامل الداخلية للقانون في التطورات المعيارية للمجتمع. وعليه تم استخلاص مفهوم القانون الانعكاسي على أساس مزدوج: استقلالية وتبعية، فالاستقلالية تعني وجود النسق في حالة انغلاق تام عن العالم الخارجي، كما هو الحال بالنسبة للأنساق الأتوبوتيكية، وتبعية تؤكد دوما على دور المتغيرات البيئية (المجتمع) في تشكيل الأنظمة القانونية وتطورها.

أولا: استقلالية الأنظمة القانونية بعد الدولة القومية

يشير علماء العولمة إلى الميزة الذي تتصف بها الدولة القومية والطبيعة التكيفية التي ميّزتها نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويرفضون نتائج كل تقارب للاقتصاديات السياسية للدول، وفي هذا المجال، يشير مؤيدو العولمة إلى الاحتواء الضروري للضبط الحكومي للسوق كميزة

الإجرائية والجوهرية للقانون كسمة أساسية لشرعيته، وعلى العكس من ذلك، فإن الاستقلالية في نظرية القانون الأوتوبوييتيكي تعتبر كسمة رئيسية للمجتمعات المتفاضلة وظيفيا بشكل متزايد، في هذا السياق يقول Luhmann: "إن الاستقلالية ليست هدفا مرغوبا فيه ولكنها ضرورة مقدرة، فعلى اعتبار التفاضل الوظيفي للمجتمع، لا يمكن لأي نسق فرعي أن يتفادى الاستقلالية" (Luhmann, 1985: 112).

(أ) انغلاق معياري وعملياتي

إن أهم نتيجة لموجات العولمة هي التحول من مفهوم الحدود الإقليمية إلى التفاضل الوظيفي، وانقسام المجتمع إلى العديد من الأنساق الفرعية كالإقتصاد، السياسة، القانون، الدين، الفن، التربية، العائلة، العلم، الرياضة، الطب، التكنولوجيا... الخ، كل نسق فرعي متخصص في وظيفة واحدة فقط (Hagen, 2000: 28)، فنظرية Luhmann للأنساق الاجتماعية تؤكد هذا الطرح وتفترض أن المجتمع يشتمل على عدد من الأنظمة الفرعية التي تعمل داخل المجتمع بصورة مستقلة عن بعضها البعض، وتخلق شروط وجودها المستمر، وهكذا فإن النظام القانوني ينتج القانون والنظام الاقتصادي ينتج الثروة والنظام النفسي ينتج الوعي وهكذا. وحسب Teubner فإن هناك إمكانات متزايدة للصراع الاجتماعي بين هذه الأنساق الفرعية، فشلت في حلّ العقائبات القانونية التقليدية (الشكلية والجوهرية)، حيث يقول "إن التفاضل الوظيفي للمجتمع، وحسب تعبير Luhmann (1992: 145-185)، قد أدّى بالأنساق الفرعية العالمية المتخصصة إلى تطوير عقائباتها الخاصة إلى درجة أنه أصبح غير ممكن تجنب النزاعات النسقية الجذرية، وهذه الصراعات تتضمن الصراعات بين البنى الاجتماعية العالمية (الإقتصاد، العلم، الفن، البيئة...). والبنى القانونية والسياسية المحددة إقليميا" (Teubner, 2000: 270-271).

إن كل هذه الأنساق الفرعية مستقلة عن بعضها البعض في إطار ما يسميه Varela بالانغلاق العملياتي، أي أن كل نسق فرعي هو نسق منتج ذاتيا عن طريق مجموعة من العمليات والمسارات التي تكون داخل النسق فقط. وهنا ينطبق على كل هذه الأنساق الفرعية تصوّر الوحدات الحية التي تستدعي توفّر معيارين أساسيين: (1) العناصر التي تكوّنها تنتج بصورة تكرارية من طرف العناصر التي تكوّنها (فكرة الإنتاج الذاتي)؛ (2) هذا الإنتاج يتم داخل حدود الوحدة الأوتوبوييتيكية، وهي الحدود التي وُضعت من طرف الإنتاج الذاتي للنسق وتعمل على تمييز هذا الأخير عن محيطه (Saval, 2001: 233-364).

ومن أجل فهم معنى استقلالية النظام القانوني لابد من فهم

هذا المفهوم الموضح للاستقلالية الموضوع أساسا من طرف Varela في ميدان البيولوجيا و Piaget في مجال علم النفس، وسوف نحاول استخلاص هذه الاستقلالية الخاصة بالقانون العالمي من خلال إسهامات Luhmann و Teubner، وبهذا فإن ضبط المجتمع عن طريق القانون تكون عن طريق آليتين مختلفتين تماما، تسعيان إلى التوفيق بين الانغلاق العملياتي للقانون مع انفتاحه على البيئة، فمن جهة فإن القانون ينتج واقعا قانونيا مستقلا، عن طريق تكوين المعلومات لكن بصفة داخلية بالنسبة للنسق، ثم يقوم بالرجوع في إطار هذه العمليات إلى هذا الواقع المنتج ذاتيا، وهو بذلك ليس له أي اتصال مع الواقع الفعلي. ومن جهة أخرى، فإن القانون متصل واقعا ببيئته الاجتماعية عن طريق آليات المرجعية المشتركة لأنساق متعددة. وأخيرا، فإن مزج الأحداث، البنى والعمليات داخل وخارج النسق القانوني يكون عن طريق عمليات متعددة لاقتزان النسق القانوني مع محيطه الحقيقي (Diebolt, 2000: 327).

وعلى هذا الأساس، ومن أجل الحديث عن استقلالية القانون العالمي لما بعد الدولة القومية، لابد من أن يكون في حالة انغلاق عملياتي، مما يعطيه هيمنة على معرفته الخاصة التي يبني بها الواقع الخارجي، هذا الأخير الذي يمكن له الاتصال بالنسق القانوني عن طريق الاقتران البنيوي، من أجل بناء نماذج قانونية تربط بين النسق القانوني المغلق وبيئته الاجتماعية الخارجية.

لا يعتبر أنصار النظرية الأوتوبوييتيكية القانون -كنسق جزئي- على أنه مغلق كلية، لكن بالأحرى فهو يعمل في إطار جدلية بين الانغلاق المعياري والانفتاح الإدراكي، وهذا التمييز ليس واضحا بصورة جلية، لكن ربما نجد فكرة الانغلاق المعياري قد تقع في عبارة أن القانون فقط يمكنه تغيير القانون، وعليه فإن القانون يمكن أن يعدل فقط عن طريق العمليات الموصوفة من طرف قوانين أخرى. وهذا ما يؤدي إلى خلق حركة دورانية، حيث أن مختلف العناصر المعيارية في النظام القانوني تشرعن بعضها البعض وتشكّل قاعدة الإنتاج الذاتي بالنسبة للنسق، أي المنظور الأوتوبوييتيكي (Capps and Olsen, 2002: 550).

وعليه، فإن المنظور الأورثودوكسي المتمركز على الفاعل سوف يُستبدل بالمقاربة النسقية المجردة للقانون الأوتوبوييتيكي، الذي يعتبر أن حل النزاعات يكون عن طريق الأنساق الفرعية وليس عن طريق التخطيط الاجتماعي. كذلك ووفق هذا المنظور التقليدي، فإن الاستقلالية من الأخلاقيات السياسية تعتبر كرد عقائلي على مشكلة النزاعات الاجتماعية، ولهذا يصبح اهتمام المشرعين والسياسيين في تطوير الاستقلالية

مخرجات، وبهذا يتم قلب كل الصبغ لنظرية المعلومات، حيث أنه حسب Varela فإن مفهوم المعلومة كمادة يتم إرسالها يأتي من منظور تنظيمي يرتكز على السيطرة والتحكم، بينما لا يكون لها معنى عندما تنقل إلى منظور الاستقلالية (Van Hoecke, 2002: 38-39)، فإذا كانت بنية النسق في إطار منظور التحكم تكون تدرجية، وهذا ما نراه خاصة في إطار التدرج الكلسني (نسبة إلى Hans Kelsen)، فإن بنية النظام القانوني لما بعد الدولة القومية هي بنية شبكية دورانية تعتمد مفهوم المرجعية الذاتية لهذا النظام. وهذا الانغلاق الخاص بالمرجعية الذاتية للنظام القانوني نجده في العلاقة الدورانية بين القرارات القانونية والقواعد المعيارية، حيث أن القرارات تشير إلى القواعد، والقواعد بدورها تشير إلى القرارات، وكما يقول Luhmann فإن "القرارات تكون شرعية فقط على أساس القواعد المعيارية، لأن هذه الأخيرة تكون شرعية فقط عندما تطبق بالقرارات" (Luhmann, 1985: 06)، وهذه الحركة الدائرية للقانون هي أساس الاستقلالية القانونية.

إن النسق القانوني بهذا الشكل يقوم ببناء عناصره انطلاقاً من هذه العمليات والمسارات وصولاً إلى تكوين هويته التي تعتمد على هذه العناصر، مما يعطيه بعده المغلق. في هذا الإطار، يمكن القول أنه لا يمكن إنتاج معايير قانونية إلا من معايير قانونية أخرى، ولا يوجد قانون خارج القانون، لأنه لا يمكن جلب المعايير القانونية من البيئة الخارجية. وهذه المعايير ليست لها قيمة قانونية خارج القانون. إن القانون هو الذي يقوم بوضع هذه المعايير، من خلال الشكل الأوتوبينيكي للنسق. وبهذا، فإن مفهوم أن القانون لا يمكن أن يكون إلا قانوناً وضعياً تعني أن يكون موضوعاً من طرف القانون نفسه (Amado, 1989: 43).

إذن وعلى أساس الطابع الدوراني للمرجعية الذاتية التي تميز النظام القانوني لما بعد الدولة القومية، وتعطي له كل استقلاليته وانغلاقه، فإنه ومن أجل تعويض استحالة تفاعله المباشر مع الأنساق الاجتماعية الأخرى، والتي هي نفس الوقت ذاتية المرجعية وذاتية الدورانية. وعليه، يحاول النظام القانوني في هذه الحالة تعويض هذا النقص ببناء نماذج داخلية للعالم الخارجي تمكنه من التفاعل معها داخلياً (Teubner, 1984: 297)، وبهذا فإن النظام القانوني لا يقوم بضبط السلوك الاجتماعي مباشرة، بل يقوم بصياغة قواعد وقرارات بالرجوع إلى التمثيل القانوني الداخلي للواقع الاجتماعي الخارجي.

إن استقلالية النظام القانوني لما بعد الدولة القومية عن أي نسق اجتماعي آخر، سياسي أو اقتصادي أو... إلخ، قد تُفهم من خلال مفهوم اللعبة السوداء المطوّرة في سياق السيبرنيقيا

معنى الاستقلالية، وهنا يجب التأكيد على أنها التنظيم الذاتي المرجعية والأوتوبينيكي للنظام القانوني، ومن أجل وضع تعريف تقني نقول أن المنظمة الأوتوبينيكية تشكّل وحدة لشبكة المنتجات والمكونات والتي تشارك بشكل تكراري في نفس شبكة المنتجات والمكونات التي أنتجت هذه المكونات، وتحقق شبكة المنتجات كوحدة في المكان الذي توجد فيه المكونات، وعليه فالنظام القانوني مستقل لو أن عناصره - الأفعال القانونية - هي مكونات تكون تفاعلاتها منغلقة عملياتياً بالنظر إلى الأفعال القانونية، وبشكل تكراري تعيد إنتاج الأفعال القانونية (Teubner, 1984: 295).

إن القانون لما بعد الدولة القومية في هذه الحالة فهو نسق أوتوبينيكي منتج ذاتياً ومنغلق عملياتياً عن الأنساق الاجتماعية الفرعية الأخرى، في إطار عملياته الداخلية وفق شفرة ثنائية خاصة به (قانوني/ غير قانوني)، والتي تعتبر السبيل الوحيد لتواصله مع المحيط الخارجي. إن النظام القانوني متميز عن بيئة القانون داخل المجتمع (بما في ذلك البيئة المجتمعية). إن القانون ليس سياسة ولا اقتصاد أو حتى تربية، ولا يتيح أي عمل فني، ولا يعالج أي مرض، ولا يبشر بأي خبر، إنه مثل أي نسق أوتوبينيكي، وكنسق مغلق مستقل كلية على مستوى عملياته الخاصة به، ووحده الذي يستطيع أن يحدد ما هو قانوني وما هو غير ذلك، وللإجابة على هذا السؤال يجب عليه دائماً الرجوع إلى نتائج عملياته الخاصة ونتائج العمليات المستقبلية للنسق، حيث يحدد من خلال عملياته الخاصة ماذا يمكن أن يُعاد إنتاجه من أجل حفظ قدرته العملية، وهو بذلك يصل إلى استقراره البنوي من خلال التكرار، وليس كما كان مفترض مسبقاً من خلال المدخلات والمخرجات (Luhmann, 1989: 139).

تستند فكرة استقلالية النظام القانوني أساساً إلى فكرة الانغلاق العملي التي تنفي بدورها تمييز النسق/المحيط، وتضع النسق في حالة مرجعية ذاتية تعتمد فقط على عملياته الداخلية لإعادة الإنتاج. وهنا يجب التأكيد على مصطلح الانغلاق (Clôture) بدل الإغلاق (Fermeture)، حيث أن مفهوم الانغلاق يتعلق بفكرة أن نتيجة عملية ما تتموقع في داخل حدود النسق نفسه، وهنا لا يُفترض أن النسق ليس له تفاعل مع العالم الخارجي، وهو ما يعني الإغلاق. إن مفهوم الانغلاق لا يتعلق بمواضيع منعزلة، وفي إطار النظرية الأوتوبينيكية فإن كل المصطلحات النسقية تكون حاضرة بكل معانيها (Van Vliet, 1997: 142). إذن وعلى هذا الأساس فإن مفهوم المعلومة المعتاد لا يكون له المعنى في إطار منظور الانغلاق العملي والاستقلالية، مادامت لا توجد لا مدخلات ولا

لو نتبّع أفكار Luhmann و Teubner حول الانغلاق العملياتي للأنساق الاجتماعية، فمن الأجدر أن نكملها بمفهوم الانفتاح الإدراكي الذي يكون الشرط الثاني لمفهوم استقلالية الأنساق الاجتماعية.

(ب) انفتاح إدراكي واقتران بنيوي

بعد أن رأينا الانغلاق العملياتي والمعياري لقانون ما بعد الدولة القومية، يجدر بنا أن نتساءل عن كيفية تفاعل النظام القانوني مع العالم الخارجي، حيث أن نشوء أنساق مغلقة يتطلب شكلا خاصا للعلاقات بين النسق ومحيطه، في هذا الإطار ترد نظرية الأنساق المفتوحة على هذا الانشغال عن طريق آلية المدخلات والمخرجات، وتفترض وجود سلسلة سببية يظهر فيه النسق كجزء موصل بين المدخلات والمخرجات. في هذا الإطار، تستبدل النظرية الأوتوبويتيكية نموذج المدخلات/المخرجات بمفهوم الاقتران البنيوي، حتى تتمكن من إدراك مفهومي المرجعية الذاتية والبيئية في نفس الوقت، فالنسق الأوتوبويتيك في حاجة دائمة لمحيطه، لكن تختلف العلاقة بينهما باختلاف المنظور، فمنظور السيطرة والتحكم يؤكد على أن العلاقات تكون في شكل مدخلات ومخرجات، بينما أنساق Maturana و Varela تؤكد على مفهوم الاضطراب.

حيث أن المدخلات تحدد الطريقة الوحيدة التي تمكّننا من استيعاب تغيرا لحالة ما، عكس الاضطراب التي لا يحدد الفاعل، وإنما يؤكد على تأثيره فقط على بنية النسق (Van Vliet, 1997: 143)، أي أن المدخلات تمثل جزءا أساسيا في تحديد النسق، أما الاضطراب يمكن أن يتزوج مع النسق، ولا يشكّل جزءا في تحديده. وعلى أساس هذا الاختلاف بين المصطلحين، يمكن تمييز طريقتين لإدراك العلاقة بين النسق والمحيط: التزوج عن طريق المدخلة (وهي المنظور العام للتحكم والسيطرة)، والتزوج عن طريق الانغلاق (حالة الأنساق الأوتوبويتيكية). وسلسلة التفاعلات من هذه الطبيعة (تزوج عن طريق الانغلاق) بين النسق الأوتوبويتيك ومحيطه تولّد علاقة اقتران بنيوي، حيث أنه في إطار هذه التفاعلات، فإن بنية المحيط فقط هي التي تثير تغيرات بنيوية في الوحدات الأوتوبويتيكية، والعكس بالنسبة للمحيط، والنتيجة ستكون تاريخا لتغيرات بنيوية متطابقة ومتبادلة، طالما أن الوحدة الأوتوبويتيكية والمحيط الذي يحتويها لا يمكن أن يتفككا: ومنه سيكون هناك اقتران بنيوي، ونحن نتكلم عن الاقتران البنيوي حينما يكون هناك تاريخ لتفاعلات متكررة تؤدي إلى تطابق بنيوي بين نسقين أو أكثر.

إذن، ومن أجل أن يكون الإدراك ممكنا، يعمل النسق على تطوير انغلاق عملياتي وفي نفس الوقت يفتح على البيئة

(Cybernetics)، لكن في اتجاه مفهوم صعوبة الوصول المتبادلة، فكل طرف يعرف المدخلات والمخرجات الخاصة بالطرف الآخر، لكن العمليات الداخلية التي تحوّل المدخلات إلى مخرجات تبقى غامضة، ما دام كل نسق مميّز بمرجعية ذاتية، ولا يمكن التواصل معه إلا من خلال الشيفرة الثنائية الخاصة به.

تؤكد فكرة المرجعية الذاتية للقانون الطابع غير الدولاتي للأنظمة القانونية الملاحظة ميدانيا في إطار موجات العولمة والتفاضل الوظيفي الناتج عنها، وتؤكد في نفس الوقت أهمية عدم تكرار أخطاء مرحلة الدولة القومية، من خلال تتسبب الظاهرة المعيارية ليس للقانون في حد ذاته، وإنما إلى أنساق اجتماعية خارجية، فالقانون وحده يستطيع أن يُنتج القانون، ليس في إطار البعد الكلسني (نسبة إلى Hans Kelsen)، وإنما وفق مقولة Teubner الشهيرة بأن "القانون يضبط المجتمع عن طريق ضبط نفسه" (Nobles and Schiff, 2006: 127). إن التفاضل الاجتماعي العالمي قد أدى إلى استبدال الأنظمة القانونية الدولية بالأنظمة الاجتماعية الأوتوبويتيكية وقانون عالمي بدون الدولة، الذي يستخدم الشفرة الثنائية (قانوني، غير قانوني)، ويقوم بإعادة الإنتاج في إطار الصلاحية العالمية وليس القومية (Wai, 2008: 113).

إن الانغلاق العملياتي لقانون ما بعد الدولة القومية ينجر عنه انغلاق معياري كذلك، في إطار منظور التعددية القانونية، حيث أنه في إطار النظام العالمي المعاصر، فإن بناء أي نظام يتطلب إدراك تعددية الأنظمة المعيارية المتنافسة، واحتمال إمكانات التداخل والتنازع من جراء الطبيعة المتنازع عليها لأي نظام معياري واحد. وهذا ما يعزّز أطروحات النظريات النقدية القانونية بأن النظام المعياري لأي نسق اجتماعي حافل بالتناقضات، الفجوات وحالات الغموض (Kennedy, 2000: 94-95)، مما يؤدي إلى تعزيز إمكانات التصادم بين العفانيات الوظيفية والأولويات السياسية، ويجهد مصداقية فكرة رمز قانوني مشترك للمشروعية والمعيارية (Gunther, 1997: 105)، وهذا الوعي بالطبيعة المتعددة للمجتمع في إطار أي نظام معياري يقابله توجه نحو الانغلاق المعياري، وكما يقول Luhmann فإن "مفهوم استقلالية النظام القانوني لا يمكن أن يكون على مستوى العلاقات السببية للاستقلالية والتبعية، ولكن مفهوم الاستقلالية يرجع فقط إلى الانغلاق العملياتي للنسق كشرط لانفتاحه" (Luhmann, 1989: 139)، وبهذا فإن الخلاف المعياري الذي نلاحظه في المجتمع العالمي، يجب أن نعتبره شرطا أساسيا للقانون العالمي كذلك، وليس كإشكال لا بد من حله.

رسمية، ولا حتى تفاعلات بالمعنى الفني للنظرية النسقية. إن أنظمة الإنتاج القانوني تمثل مؤسسات ربط بين الأنساق الاجتماعية المستقلة (84: Teubner, 2001).

ثانيا: تبعية الأنظمة القانونية بعد الدولة القومية

تحدد أساسا تبعية القانون ما بعد الدولة القومية في العلاقات البينية مع المجالات الاجتماعية الأخرى، والتي تنطوي في شكل عضوية متعددة للتواصلات القانونية في المجالات المستقلة الأخرى.

إن الفرق الأساسي قانون ما قبل الدولة القومية وقانون ما بعدها، هو أن الأول كان يواجه وحدة رومانية، تستدعي منه أن يصونها ويضمنها عن طريق طبيعته المتعالية وتعالى هدفه المتمثل في العدالة، وبهذا يمكن أن نتصور دورا للقانون في هذه المرحلة مثل لوحة Ambrogio Lorenzetti المسماة IL Buon Governo، وهي مجموعة لوحات رسمت في الفترة ما بين 1337-1340 من طرف الرسام الإيطالي Ambrogio Lorenzetti تضم مجموعتين من اللوحات، المجموعة الأولى تتشكل من ثلاثة لوحات حول آثار الحكومة الصالحة، ملحقة بلوحة عن آثار الحكومة الصالحة في المدينة ولوحة أخرى عن آثار للحكومة الصالحة في الريف، أما المجموعة الثانية تتشكل من لوحتين عن آثار الحكومة السيئة في المدينة وفي الريف. لكن قانون ما بعد الدولة القومية نراه يواجه صداما للخطابات والعقلانيات، ومهمته الأساسية ليست تحقيق العدالة، على أساس أنه وسيلة لفض النزاعات، ولا إعادة تكوين الوحدة المفقودة للمجتمع، ولكن مهمة قانون ما بعد الدولة القومية، والتي تجعله في حالة تبعية تامة، تتمثل أساسا في تعيين حدود الهويات المتعددة وحمائيتها من هيمنة الخطابات الأخرى، وتخفيف الأضرار من صدام العقلانيات، وهذا ما نعني به ضبط قانوني فعال وتجاوبي يعكس كل فعاليات المجتمع. ويحتاج هذا الهدف الأسمى لقانون ما بعد الدولة القومية لبنية داخلية، لا تمثل قانونا جوهريا، بقدر ما تمثل عملية تُنظَّم وتُنْتَج نفسها من أجل مواجهة الإثارات الخارجية.

(أ) عدالة موقفية لتصادم العقلانيات

إن تبعية قانون ما بعد الدولة القومية لمحيطه الخارجي ومرجعياته الكاملة له، ليست بحكم أن القانون لم يُنشأ إلا ليُطبق في هذا المحيط، ومنه تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن بحكم الطبيعة المستقلة التي تميّز هذا المحيط (الأنساق الاجتماعية الفرعية). هذه الاستقلالية هي التي أدت إلى تحوّل مفهوم وظيفة القانون في المجتمع ما بعد الدولاتي. في هذا السياق، يبقى مفهوم العدالة مهما من ناحية أنه ينبّه إلى إشكالية كفاءة القانون للعالم الخارجي من خلال التأكيد على تمييز النسق/

الخارجية، لكن ليس بصيغة المدخلات والمخرجات وإنما بصيغة الاضطرابات والاقتران البنوي، فالانفتاح الإدراكي يعني أن النظام القانوني منفتح من أجل إدراك المعلومات حول بيئته (الأنساق الفرعية الأخرى)، وأن هذه المعلومات تُستخدم للتكيف مع تغيّر الظروف، هذا ما يعني التكيف مع الأشكال المتغيرة للصفقات الاقتصادية أو الطرق غير الرسمية الجديدة للحياة العائلية، وذلك عن طريق خلق قواعد جديدة قادرة على حل المشاكل التي قد تظهر بعد هذه الظروف الجديدة، أو عن طريق تكيف القواعد الموجودة مع الحالات الجديدة، (Capps and Olsen, 2002: 550).

لكن السؤال المطروح هنا، كيف يمكن أن ندرك مجالا للتواصل بين القانون (كنسق أوتوبينيكي) والأنساق الاجتماعية الأوتوبينيكية الأخرى في المجتمع؟

على أساس أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية الأوتوبينيكية، فإن كل نسق فرعي يقوم ببناء معلوماته الخاصة به تحت الشروط التي يضعها هو، على أساس أنه لا وجود لمدخلات من المحيط، ويقوم بالتنسيق والعمل مع الأنساق المستقلة الأخرى التي تقوم بنفس العملية، وهنا يلعب مفهوم الاقتران البنوي دورا مهما، على أساس التهديد الدائم لهذه الحقيقة البنائية التي يبينها كل نسق فرعي من طرف المحيط. وبهذا سوف يتلقى كل نسق فرعي مجموعة من الأحداث، نطلق عليها اضطرابات (إثارات)، ثم يقوم بالرد عن طريق تحولات داخلية. وبهذا سوف تنتج علاقة تطويرية تشاركية بين مختلف الأنساق التي تكون في علاقات إثارة متبادلة (Hornung, 2006: 204)، والتناسق بين مختلف هذه الإثارات يظهر بعد أن يبدأ كل نسق فرعي في التكيف مع الإثارة التي يتلقاها، وهنا يمكن للتواصل أن يكون ممكنا.

وعلى أساس الاقتران البنوي القائم بين النسق الفرعي القانوني والأنساق الاجتماعية الفرعية الأخرى، يتم إنشاء أنظمة إنتاج معيارية تمكّن من إضفاء الطابع المعياري على هذه الأنساق الفرعية، رغم اختلاف درجته بحسب درجة الاقتران البنوي بين هذه الأنساق الفرعية والقانون، والتي تتحدد بدورها بدرجة استقلالية الأنساق الاجتماعية الفرعية (Teubner, 2002: 189)، وبهذا فإن المؤسسات القانونية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى تتطور تشاركيا، ليس على أساس المعايير الاجتماعية العفوية، ولكن عن طريق أنظمة إنتاج مُأسسة تتحدد في شكل روابط بنيوية بين الأنساق الاجتماعية المستقلة. إن أنظمة الإنتاج القانوني هي ترتيبات لمكونات متباينة تماما، وتشكل هجائن تقبع في الفجوة الموجودة بين القانون المجتمع، فهي ليست أنساق وظيفية ولا منظمات

الايكولوجية. إن هذه الفكرة تقودنا إلى النقطة الأساسية التي تثير مسألة تبعية القانون لما بعد الدولة القومية، وهي الصراع القائم ما بين مختلف المشاريع المعيارية، والتي تتشكل في صورة خطابات. إن هذا الصراع يمثل السبب الرئيسي لوجود القانون.

فمن جهة، وعلى أساس العمليات الداخلية للمرجعية الذاتية السابقة الذكر في إطار البعد الانغلاقى للقانون، وبفعل الاقتران البنوي القائم أساسا على ثنائية النسق والمحيط، فإنها تمثل علاقة تبعية كاملة لأية عملية إنتاج معياري بالنسبة للعالم الخارجي، فبدون مرجعية خارجية، لا يستطيع القانون - بفعل انغلاقه المعياري والعملياتي - أن يقوم بأية مساعي تواصلية مع أي نسق اجتماعي آخر. ومنه، استحالة وجود أية أنظمة إنتاج معيارية (Teubner, 1996: 901). إذن فالمرجعية الخارجية هي السبب الرئيسي للاقتران البنوي للقانون مع الأنساق الفرعية الأخرى.

ومن جهة أخرى، فإن الانغلاق العملياتي والمعياري الذي تتميز به كل الأنساق الاجتماعية، يولد حالة لا تواصل أو صراع بين مختلف هذه الأنساق، بسبب التصادم في السيرورة التاريخية لكل نسق، ومنطقه التطوري الذاتي وتبعيته لمساره الخاص به. وهذا ما ذهب إليه كل من Habermas و Luhmann في تحليلهما للتطور القانوني والاجتماعي للمجتمع البشري، حيث أكدوا على دور العوامل الخارجية (المحيط) في هذا التطور، وقدموا نماذج تطويرية قائمة على قاعدة التبعية الكلية للقانون لمحيطه الاجتماعي، سواء من خلال مبدأ انسجام المبادئ التنظيمية الذي أتى به Habermas، أو مبدأ التعتد الملائم اجتماعيا، الذي أتى به Luhmann، واللذان أفضيا إلى مرحلة القانون المستقل (Teubner, 2009: 266).

إذن وعلى أساس النقطتين السابقتي الذكر، يمكن الحديث عن قانون الخطابات المتصادمة أو نوع جديد من تنازع القوانين، ليس بين سلطات متساوية لقوانين دولانية، ولكن بين مشاريع معيارية متعددة، هذا القانون الذي يمكن فقط أن يفهم كسلسلة لقرارات مطلقة يمر من خلالها القرار القانوني من خلال العقلانيات المختلفة المأسسة في القانون، وبهذا يعمل القانون على زيادة تنوع التشكيلة المعيارية للمجتمع، عن طريق وضع المعرفة القانونية في سياقها الواقعي وفتح مجالات الإنتاج المعياري بين مختلف العقلانيات المتصادمة، عن طريق إعادة بناء التصورات المعيارية لهذه الخطابات (Teubner, 1997: 153). وكما يوضحه Luhmann، فإن مفهوم الانغلاق المعياري والعملياتي والانفتاح الإدراكي لكل نسق اجتماعي، لا يعني أن القانون يمكن له أن يعمل بمفرده، بل

المحيط، وما ينتج عنه من علاقات ما بين العالمين. حيث أن الطلب والاستجداد بهذه العدالة المستحيلة - في صيغتها الموقفية كما يسميها Luhmann - يسمح لنا بملاحظة تبعية القانون لمحيطه الإنساني، الاجتماعي والطبيعي.

في مقابل النظريات الكانطية الجديدة للعدالة (نسبة إلى إمانويل كانط)، التي تؤكد على المتطلبات الإجرائية والشكلية للإجماع والعالمية، فإن المنظور الاجتماعي - ما بعد الدولاتي - يركز على العلاقات الجوهرية الموجودة ما بين القانون وبيئته الخارجية، هل يمكن للقانون، في مواجهته للحالات المختلفة، إنصاف المجتمع التعددي المعاصر؟ هل يمكن له أن ينصف محيطه الطبيعي؟ إن مثل هذه التوجهات البيئية للقانون، تشكل السمة الأكثر أهمية لنظرية الأنساق، وتأكيدا على تمييز النسق/المحيط، ومنه توجيه القانون إلى إشكالية مدى نجاعته للعالم الخارجي.

لقد أكد Varela في إطار الأنساق المستقلة أن المنظور الكلاسيكي للإدراك المرتكز على مفهوم التقدير التمثيلي قد تم إلغاؤه أمام تاريخانية نشوء الدلالة، الناشئة تشاركيا في ومع الفعل (فعل النشوء)، وليست معطاة مسبقا أو موجودة في هذا العالم (Diebolt, 2000: 338)، وبهذا يصبح المحيط منتجا وليس طبيعيا ولا واقعا، وبفعل المستويات العالية جدا التي تتمتع بها العمليات الداخلية لإعادة بناء الواقع، بالمقارنة مع العلاقة الكلية للداخل والخارج، فإن حظوظ تعويض الانغلاق العملياتي والمعياري تتعاظم إلى درجة يصبح فيها النسق في مرجعية خارجية كلية (Teubner, 2001: 80).

إذن، وبفعل إصرار نظرية الأنساق على انغلاق المرجعية الذاتية للقانون، فإنها تُظهر تناقضا كبيرا مع هذا التوجه البيئي لمفهوم العدالة، هذه العدالة المستحيلة والموقفية. إن المرجعية الخارجية المتطرفة للقانون التي يتطلبها مفهوم العدالة كدليل على كفاءة القانون في علاقته بالمجتمع، لا يمكن أن تحدث عن طريق اتصال القانون بالعالم الخارجي، بل المرجعية الخارجية نفسها تكون داخل القانون، وتظل دائما في سلسلة عمليات المرجعية الداخلية، في إطار هذا التناقض تتشكل السمة الرئيسية لممارسة العدالة اليوم. كيف أن العدالة ممكنة كتحالي لحدود القانون رغم استحالة الإمساك بها في انغلاق المرجعية الذاتية للنظام القانوني؟ إن العدالة ممكنة، لكن مستحيلة بسبب التعالي الذاتي لانغلاق القانون (Teubner, 2009: 03). وبهذا فإن مفهوم العدالة رغم استحالته وموقفيته، واستنادا إلى التمييز الداخلي للمرجعية الذاتية والمرجعية الخارجية، فإنها تلعب دورا مهما في ربط القانون بمحيطه الاجتماعي عن طريق التساؤل دوما عن مدى كفاءته

أية احتمال لإدراك نظام معياري مشترك للمعيارية والشرعية. يقم Wai دراسة جد هامة (107-127: 2008)، حول تفاعلات مختلف المستويات الدولائية وغير الدولائية من أجل تشكيل الصفة المعيارية للحوكمة العالمية. وذلك من خلال تحليل مستوى القانون الخاص الوطني، ومستوى القانون الخاص الدولي، ثم مستوى القانون الخاص فوق الوطني، حيث أن الأخذ بعين الاعتبار للمستوى الأول والثاني، يمكننا من فهم الدور الذي تلعبه هذه المستويات (مستويات القانون الخاص الوطني/الدولي) والمشاركة الفعالة لها في تشكيل السياق عبر الوطني من خلال توصلاتها مع الأنساق الدولائية وغير الدولائية للأنظمة المعيارية. حيث أنه من الصعب معرفة موضع الوظيفة الضبطية للقانون الدولي الخاص بدون فهم وربط الوظائف الضبطية للقوانين الخاصة القومية، وإدراك هذه القوانين التحتية ضروري في الاعتراف بالوظيفة الجد هامة للقانون الخاص المتعلقة بعلاقة الأنظمة المعيارية الدولائية وغير الدولائية التي يحتويها السياق عبر الوطني.

من جهة أخرى، فإنه ومع الاهتمام بقدرة القانون الخاص على توسط علاقة قانون الدولة بالأنظمة المعيارية غير الدولائية، والنظر إليه في معزل عن القانون الدولي الخاص، سوف يحجب علاقات القانون الخاص الدولائي بالأنظمة القانونية الأجنبية. ولهذا يجب وضع القانون الخاص الدولائي والقانون الدولي الخاص معا من أجل إدراك الصورة التي يظهر فيها قانون الدولة الخاص بتوجهات عالمية من خلال تفاعلاته مع أنظمة قانونية متعددة، بما في ذلك الأنظمة الأجنبية.

وعلى هذا الأساس، فإن عملية التقارب والتعديل بين مختلف الأنظمة المعيارية عملية جد هامة في تطور هذه الأنظمة، فالنظام المعيارى الدولائي، حتى وإن قام باستيعاب العديد من المعايير التجارية، فلا بد له أن يبقى مفتوحا للحاجات الوظيفية المتغيرة والتوقعات المعيارية لمختلف الفواعل الاجتماعية. حيث أن الخاصية الأساسية المعيقة للحكومة عن طريق القانون الخاص الدولائي ناتجة أساسا من البنية الضبطية المتميزة، التي لا تستطيع أن ترخّب بالتوجهات المعيارية غير الدولائية في إطار بنيتها الداخلية، وتبقى دائما في إطار بنية جامدة منغلقة تحمل إطار غائيا واحدا تحده منظومة معيارية متكافئة وموحدة (Wai, 2006: 231-246).

لقد قَدَمَ Diebolt مجموعة من العناصر الأساسية يجب أخذها بعين الاعتبار في أية عملية تحليل للمطابقة القائمة على توافق الغايات المعيارية، هذه العناصر يمكن إجمالها في (Diebolt, 2000: 343-344):

▪ توافق في الغايات المعلنة والضمنية، حيث أنه في بعض

العكس، فالنظام القانوني يظهر أكثر تبعية من أي نسق فرعي آخر في استقبال الإثارات من أنساق التفاعل مع التوجهات الوظيفية الأخرى" (Luhmann, 1992: 175).

(ب) بنى وعمليات داخلية من أجل منظومات معيارية خارجية
لقد تم طرح العديد من أنواع البنى من أجل هيكلية نظرية متكاملة للمعايير، حيث طرح Kelsen مفهوم التدرجات الثابتة والحيوية، كما أن Hart تحدث عن المعايير الأولية والثانوية، لكن الإشكال المطروح، هو أنه بعد النزاع المعيارى الذي يعرفه النظام القانوني العالمي، توجد صعوبة كبيرة في تحديد مدى تقارب غائي ما بين مختلف المعايير، وذلك من أجل معرفة ما إذا كانت هذه المعايير تتشارك في نفس الأهداف. إن النظام القانوني لما بعد الدولة القومية، على أساس أنه منتج تطوري لعلاقات القانون بالمعايير الاجتماعية المختلفة، يبقى في حالة تبعية كاملة للتنازع المعيارى الذي تعرفه الظاهرة القانونية ما بعد الدولائية، وبهذا يصبح منتوجا لمساعى التقارب ما بين مختلف المعايير في إطار بنيته الداخلية المحددة بمختلف المعايير المعترف بها والممأسسة في إطار القانون.

وتظهر هذه الحالة للتوقعات المعيارية التي يعرفها عالم اليوم من علاقات التأثيرات المعقدة الناتجة عن التعددية الثقافية والعولمة، حيث أصبحت المعايير ترتبط بالتداخل الكبير لمختلف الشبكات الاجتماعية، وأصبحت التداخلات في أشكال متعددة، حيث (Wai, 2008: 115-116):

- هناك تداخل اجتماعي ومعيارى جد هام بين الأنظمة الدولائية وغير الدولائية.
- هناك أيضا تداخل في العضوية والأشخاص داخل مختلف الأنساق الوظيفية.
- هناك أيضا تقاطع للأنساق الوظيفية من طرف الإثنيات غير الدولائية، مثل شبكات الأعمال الصينية أو اليهودية. وعليه وفي إطار النظام العالمي، فإن المشتركين في أي نظام معين يجب أن يدركوا التعددية المعيارية التنافسية، والنموذج الأحسن لهذه الحالة من التوقعات المعيارية يمكن التعبير عنه بالبيقانونية (Interlegality) التي أتى بها Santos (1995)، أو قانون التعددية السياقية (Polycontextuality) كما أسماه Teubner (1997: 777)، الذي يعرف على أنه تعددية القطاعات الاجتماعية التي تتطلب تعددا مماثلا للمنظورات المنعكسة في القانون، والتي تؤكد على تعددية في الجهات، تداخلا، بيقانونية (Interlegality)، وتفاعلا متعددا بين أنساق المعايير (القانونية وغير القانونية). وعلى أساس هذا الاعتراف بالأنظمة المعيارية المتعددة، فهناك إمكانيات جد محتملة للتداخل والنزاع بين مختلف العقليات الوظيفية، والتي تبعد

1. لقد مرّت العقلايات القانونية بثلاث مراحل أساسية منذ نشأة الدولة القومية الحديثة، ابتداء من العقلاية الشكلية التي تناسب شكل الدولة الليبرالية في إطار مبدأ اليد الخفية، ثم في مرحلة ثانية، بعد ظهور شكل دولة الرفاه التدخليّة، نشأ نوع جديدة للمنطق القانوني وهو العقلاية الجهرية، إلا أنه ومع التحولات الكبرى التي صاحبت ظاهرة العولمة، خاصة انهيار نموذج دولة الرفاه، ظهر نوع جديد وهو العقلاية الانعكاسية التي تتناسب مع شكل الدولة الناطمة الجديدة.

2. إن التفكير الاختزالي داخل دائرة النقاش بين الشكليين والجوهريين لا يعبر بصورة دقيقة عن حقيقة العلاقات الاجتماعية التي صاحبت تراجع الدولة، ولا يمنحنا إطاراً لتحليل الظواهر الاجتماعية الراهنة، فلا يمكن تصوّر أنظمة شمولية جديدة مهيمنة على فعاليات المجتمع تخلف الأنظمة الشمولية التي عرفتها مرحلة الحداثة، ولا يمكن قبول فكرة العولمة الاقتصادية كنظام ضبطي عالمي يحكم كل القطاعات الاجتماعية. فلا اليد الخفية والاستقلالية المطلقة ولا دولة الرفاه وآليات السيطرة والتحكم يمكن أن تشكّل العقلاية القانونية للظاهرة المعيارية ما بعد الدولاتية، حيث أنه لا بد من مساحات غير خطية تستطيع أن تخلق الانسجام بين أطراف الحقائق التناقضية الراهنة، وهذا ما ذهبت إليه هذه الدراسة من خلال مفهوم الاستقلالية المتضمنة التي تستطيع أن تضمن استقلالية الأنساق الاجتماعية المتخصصة وظيفياً لكن في إطار المنطق الجماعي الذي يحكمها على أساس أنها تمثل مجموعة موحدة في إطار المجتمع العالمي.

3. لقد تبين من خلال تحليل عناصر النظرية القانونية الجديدة أن مفهوم الضبط القانوني تحول نحو ضبط اجتماعي تعددي يستجيب مع التعددية الاجتماعية التي تميّز المجتمع، بطريقة تسمح بالتعبير عن كل الفعاليات الاجتماعية وما تحمله من قيم ومعايير مختلفة ومتعددة. من جهة أخرى، فقد تبين أن مفهوم العدالة الذي يستجيب مع هذه التعددية الاجتماعية لا بد أن يكون اجتماعياً بعيداً عن مفاهيم العدالة الدولاتية ومبادئها، التي لم تعد تصلح مع الشروط الجديدة التي وفرتها موازين القوى في الحوكمة المعاصرة.

4. إن التعددية الاجتماعية التي تميّز مجتمع ما بعد الحداثة لا بد أن تُترجم في جوانبها المعيارية في شكل تعددية قانونية جديدة، تعبر عن التعددية المعيارية للمجتمع، بشكل لا تعيد فيه مظاهر الهيمنة المعيارية التي عرفها المجتمع في مرحلة الحداثة الدولاتية. ويمكن التعبير عن هذه التوجهات الجديدة في عدة مقاربات قانونية من أبرزها المقاربات التجاوبية والانعكاسية.

الأحيان يمكن لمعيار معين أن يحمل غايات مخفية.

- توافق الغايات على المدى القصير أو الطويل، على المستوى المحلي أو العالمي.
- توافق في الوسائل عند غياب الغايات المعلنة.

أخيراً، يبقى التوازن والتعديل المستمر لمختلف الغايات المعيارية هو التحدي الأكبر للنظام القانوني ما بعد الدولاتي، إذ يجب أن يكون حضوره دائماً على مستوى كل الأنظمة المعيارية، على المستويات المحلية، القومية، الدولية، وفوق القومية، سواء كانت أنظمة معيارية دولاتية أو غير دولاتية، وهذا لا يكون إلا بتعزيز وتقوية محاولات فهم كل المشتركين في مختلف الأنساق الاجتماعية.

خاتمة

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يتضح أن تحولات راديكالية عرفتها نظرية القانون من جراء التحولات المعاصرة التي مسّت كل مجالات الحياة، والسبب راجع إلى ظاهرة العولمة التي استطاعت أن تنتقل بالمفاهيم التي دأب الإنسان على تبنيها في مرحلة الحداثة الدولاتية نحو نماذج إرشادية جديدة. لقد تغيّرت كل مظاهر المشروع الحضاري الإنساني بفعل هذه الظاهرة، وبهذا فإن الإجابة القانونية عنها سوف تتغيّر. إن محاولة إدراك معالم ظاهرة الضبط القانوني في مرحلة ما بعد دولة الرفاه وفق الشروط الجديدة التي توفّرها التطوّرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الراهنة تستدعي كشف التحوّلات التي طرأت على مفهوم القانون من المقاربات الدولاتية إلى المقاربات المجتمعية، وذلك من أجل معرفة الترتيبات القانونية الناتجة عن هذه الظروف، والمحدّدة لمميّزات القانون غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الضبط القانوني بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحكم في المجتمع.

إن الانشغال المباشر الناتج عن مثل هذه الأطروحات، هو إشكالية مستقبل الدولة لمرحلة ما بعد الدولة، والترتيبات التي يمكن أن تقوم عليها. إن المنطق المابعد المتبنى في هذا البحث، والذي لا يقبل منطق الاختزال، يمكن أن يشير إلى مابعدية متواصلة (Post Continuum)، قد لا تحيل إلى أفكار ثابتة، لا يمكن أن توضّح معالم "العالم الجديد"، وإنما تضعه في سياقات انسيابية تبحث دائماً عن الحقيقة.

النتائج

يمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ما يلي:

التوصيات

القانون أو العرف هو أقل قيمة من تحديد مواقع هذه المفاهيم في علاقات بين أنظمة قانونية معينة وفي سياقات تاريخية معينة.

رابعاً: يجب التوقف عن فهم القانون كمجرد مجموعة من القواعد والبدء في إدراكه كنظام للتفكير.

خامساً: إن التفكير القانوني التعددي تحت الشروط المذكورة أعلاه يسهل دراسة الأنظمة الاجتماعية في حالات غير نزاعية.

سادساً: وأخيراً، فهم الترابطات ما بين مختلف الأنظمة القانونية يمنحنا طريقة تفكير جديدة في فهم علاقات الهيمنة الاجتماعية.

لقد أكد "المنطق البديل"، الذي تبنته هذه الدراسة، الفلسفة الوسطية التي تميز التفكير الإنساني ما بعد الحدائي، هذا التفكير الذي لا يقبل التركيب الخطي بين أطرافه، بل لابد من أبعاد ومساحات تقبل التناقضات التي عرفتتها مرحلة الحدائث. وأهم نقطة في هذا المجال ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، حتمية المنطق الأرسطي الخطي في دراسة الظواهر الاجتماعية، حيث أن الاستيمولوجيا البنائية البديلة للاستيمولوجيا الوضعية تعتمد على هذا المنطق غير الخطي وفق تعددية أنطولوجية تقبل التناقضات بين مستويات المعرفة المختلفة.

تحيلنا النتائج المتوصل إليها في هذا البحث إلى آفاق جديدة لفهم عملية تطورات نظرية القانون في عصر العولمة والخصوصية، وعليه فإنه من بين أهم التوصيات التي نخرج بها ما يلي:

أولاً: تحيلنا تطوّر العقلانيات القانونية على النحو السالف الذكر إلى مناقشة قيمة إنسانية أصيلة تساهم في تشكّل الأنظمة القانونية وهي قيمة "الاستقلالية"، حيث أن الأنظمة القانونية تظهر في شكل استقلالية تامة بسبب الانغلاق المعياري والعمليتي الذي يميزها في مقابل الانفتاح الإدراكي والاقتران البيوي. من جهة أخرى، تظهر الأنظمة القانونية في حالة تبعية تامة، على أساس أن الهدف الأساسي الذي تصبو إليه وهو العدالة، لم يعد محددًا بطريقة تسمح بتعقّب امبريقيا، فقد أصبحت عدالة موقفية لتصادم العقلانيات المميزة لمجتمع ما بعد الحدائث، ومن جهة أخرى، يمكن النظر إلى الأنظمة القانونية على أساس أنها تمثل بنى وعمليات داخلية من أجل منظومات معيارية خارجية.

ثانياً: إن النظرية القانونية يجب أن تبتعد عن أيديولوجية المركزية القانونية، التي تؤكد دائما على أن النظام القانوني الشرعي الوحيد هو النظام المنتج والمطبق من طرف الدولة.

ثالثاً: لكي نتمكن من إنجاز هذا المبتغى، يجب أن يتم فهم القانون وفق أسلوب تاريخي لا تصوّري، حيث أن تحديد جوهر

المصادر والمراجع

- Sociology. In, Luhmann on Law and Politics: Critical Appraisals and Applications, M. King and Ch. Thornhill (eds.), Oxford: Hart Publishing: 187-216.
- Blankenburg, E. (1984). The Poverty of Evolutionism: a Critique of Teubner's Case for 'Reflexive Law. Law and Society Review, 18(2): 273-289.
- Bugra, A. (2007). Introduction. In, Reading Karl Polanyi for the Twenty-First Century: Market Economy as a Political Project, Ayse Bugra and Kaan Agartan (eds.), New York: Palgrave MacMillan: 1-10.
- Capps, P. and Palmer, O. (2002). Henrick. Legal Autonomy and Reflexive Rationality in Complex Societies. Social Legal Studies, 11(4): 547-567.
- Diebolt, S. (2000). Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques,

- Anderson, E. (2000). Beyond Homo Economicus: New Developments in Theories of Social Norms. Philosophy and Public Affairs, 29 (2): 170- 200.
- Arnaud, A-J. (1981). Critique de la raison juridique. Vol. 1- ou va la sociologie du droit?, Paris: L.G.D.J.
- Arnaud, A-J. (2003). Critique de la raison juridique. Vol. 2- Gouvernants sans frontières, Entre mondialisation et post-mondialisation, Paris: L.G.D.J .
- Backer, L. C. (2012). The Structural Characteristics of Global Law for the 21st Century: Fracture, Fluidity, Permeability, and Polycentricity. Tilburg Law Review, 17:177-199.
- Bernd, H. (2006). The Theoretical Context and Foundations of Luhmann's Legal and Political

- Febbrajo & G. Teubner (ed.), Milano: Giuffrè: 145-185.
- Luhmann, N. (1989). Law as a social system. North Western University Law Review, 83(1 & 2): 136-150.
- Luhmann, N. (1985). The Self-Reproduction of Law and its Limits. In Dilemmas of Law in the Welfare State, Gunther Teubner (ed.), Berlin: de Gruyter: 111-127.
- Nobles, R. and Schiff, D. (2006). A Sociology of Jurisprudence. Portland, Oregon: Hart Publishing.
- Otteson, R. (2007). Unintended Order Explanations in Adam Smith and the Scottish Enlightenment. In Liberalism, conservatism, and hayek's idea of spontaneous order, Louis Hunt and Peter McNamara (eds.), New York: Palgrave Macmillan: 21-42.
- Paterson, J. (2006). Reflecting On Reflexive Law. In Luhmann on Law and Politics: Critical Appraisals and Applications, King M. and Thornhill Ch. (eds.), Oxford: Hart Publishing: 13-36.
- Rottleuthner, H. (1989). The Limits of Law: The Myth of a Regulatory Crisis. International Journal of the Sociology of Law, 17(3): 273-285.
- Sand, I. J. (2008). The interaction of society, politics and law the legal and communicative theories of Habermas, Luhmann and Teubner. Scandinavian Studies in Law, 53: 45- 75.
- Santos, B. (1995). Toward a New Common Sense, Law, Science and Politics in the Paradigmatic Transition. London & New York: Routledge.
- Saval, N. (2001). La théorie des systèmes sociaux de Niklas Luhmann, Mémoire de Maître ès arts (MA.), Université Laval: Département de science politique, Faculté des sciences sociales.
- Södersten, B. (2004). Globalization and the Welfare State. New York: Palgrave MacMillan .
- Svallfors, S. and Taylor-Gooby, P. (eds.). (1999). The end of welfare state? Responses to state retrenchment?. London: Routledge .
- Taylor-Gooby, P. (1999). Hollowing out versus the new interventionism: Public attitudes and welfare futures. In The end of welfare state? Responses to state retrenchment, S. Svallfors and P. Taylor-Gooby (eds.), London: Routledge: 01-12.
- Smith, C. (2006). Adam Smith's Political Philosophy: The invisible hand and spontaneous order. New York: Routledge .
- Thèse en droit, U.F.R. de sciences juridiques: Université de Paris 10-Nanterre.
- Evans, P. (1995). Embedded autonomy, states and industrial transformation. New Jersey: Princeton University Press.
- Kennedy, D. (2006). Three Globalizations of Law and Legal Thought 1850-2000. In The New Law and Economic Development, David Trubek and Alvaro Santos (eds.), Cambridge: Cambridge University Press: 01-29.
- Kennedy, D. (2000). From the Will Theory to the principle of private autonomy: Lon fuller's consideration and form. Columbia Law Review, 100: 94-175.
- Kennedy, D. (1976). Form and substance in private law adjudication. Harvard Law Review, 89: 1685-1778.
- Kurkchiyan, M. (2003). The Illegitimacy of Law in Post-Soviet Societies. In Law and Informal Practices: The Post-Communist Experience, Denis Galligan (ed.), Oxford: Oxford University Press: 25-46.
- Galligan, J. (2003). Legal failure: law and social norms in post-communist Europe. In Law and Informal Practices: The Post-Communist Experience, Denis Galligan (ed.), Oxford: Oxford University Press: 01-23.
- Garcia, A. and Juan, A. (1989). Introduction à l'œuvre de Niklas Luhmann. Droit et Société, 11-12: 15-52.
- Gilbert, N. (2002). Transformation of the Welfare State: The Silent Surrender of Public Responsibility, New York: Oxford University Press.
- Hagen, R. (2000). Rational Solidarity and Functional Differentiation. Acta Sociologica, 43: 27-42.
- Hendley, K. (1999). Rewriting the rules of the game in Russia: the neglected issue of the demand for law. East European Constitutional Review, 8(4): 89-95.
- Heydebrand, W. (2003). Process Rationality as Legal Governance: A Comparative Perspective. International Sociology, 18(2): 325-349.
- Luhmann, N. (1988). Closure and Openness: On Reality in the World of Law. In Autopoietic Law: A New Approach to Law and Society, Gunther Teubner (ed.), New York and Berlin: Walter de Gruyter Publishing: 335-348.
- Luhmann, N. (1992). The Coding of the Legal System. In State, Law, and Economy as Autopoietic Systems: Regulation and Autonomy in a New Perspective, A.

- communicative rationalities in law, morality, and politics. Cardozo Law Review, 17: 901-918.
- Teubner, G. (1992). Regulatory Law: Chronicle of a Death Foretold. Social Legal Studies, 1: 451-475.
- Teubner, G. (1984). Autopoiesis in law and society: a rejoinder to Blankenburg. Law and Society Review, 18(2): 292-301.
- Teubner, G. (1983). Substantive and Reflexive elements in Modern Law. Law and Society Review, 17(2): 240-285.
- Van Hoecke, M. (2002). Law as Communication. Portland, Oregon: Hart Publishing .
- Varela, F, Maturana, H. and Uribe, R. (1974). Autopoiesis: The Organization of Living Systems, Its Characterization and a Model. Biosystems, 5: 187-96.
- Van Vliet, G. (1997). Le pilotage aux confins mouvants de la gouvernance (Economie, écologie, politique et régulation en Amazonie Colombienne, 1975 - 1990), Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques, Université de Paris I-Panthéon – Sorbonne .
- Wai, R. (2008). The Interlegality of transnational private law. Law and Contemporary Problems, 71: 107-127.
- Wai, R. (2006). Conflicts and Comity in Transnational Governance: Private International Law as Mechanism and Metaphor for Transnational Social Regulation Through Plural Legal Regimes. In, Constitutionalism, Multilevel Trade Governance and Social Regulation, Ch. Joerges and E. U. Petersmann (eds.), Oxford: Hart Publishing: 229-262.
- Teubner, G. (2009). Self-subversive Justice: Contingency or Transcendence Formula of Law?. The Modern Law Review, 72(1): 1-23.
- Teubner, G. (2002). Idiosyncratic Production Regimes: Co-evolution of Economic and Legal Institutions in the Varieties of Capitalism. In, The Evolution of Cultural Entities: Proceedings of the British Academy, Michael Wheeler. J. Ziman, Nargaret Boden (ed.), Oxford: Oxford University Press: 161-182.
- Teubner, G. (2001). Les multiples aliénations du droit: sur la plus-value sociale du douzième chameau. Droit et Société, 47 : 75-99.
- Teubner, G. (2000). Contracting worlds: the many autonomies of private law. Social and Legal Studies, 9(3), 2000: 399-417.
- Teubner, G. (1998). The two faces of Janus: rethinking legal pluralism. In, Law and Power: Critical and Socio-Legal Essays, Jyrki Uusitalo, Zenon Bankowski and Kaarlo Tuori (eds.), Liverpool: Deborah Charles: 119- 140.
- Teubner, G. (1997(a)). Altera pars audiatur: Law in the Collision of Discourses. In, Law, Society and Economy, Richard Rawlings (ed.), Oxford: Oxford University Press: 99-123.
- Teubner, G. (1997 (b)). The king's many bodies: self-deconstruction of law's hierarchy. Law and Society Review, 31(4): 763-787.
- Teubner, G. (1996). De Collisione Discursuum:

The Developments of Legal Theory in the Context of the Nation-State Conceptual Transformation

*Murad bin Saeed**

ABSTRACT

The aim of this research is to provide a perception of a legal theory in the context of the nation-state conceptual transformation, which responds to the political, economic and social transformations, and provide the major principles of legal regulation beyond the nation-state. To achieve this goal, we adopt a constructivist approach in order to reconstruct a legal theory after the brutal shock waves on the foundations of traditional state-centered theory of law, as well as post-structural and post-modern perspectives that emphasize the inseparable relationship between the subject and the object under the project of knowledge production. The importance of the study come from the necessity of the understanding of legal arrangements that characterize contemporary society, and provide the necessary conditions to modeling a pragmatic legal theory that reflect the reality of contemporary governance. as well as the renewal of the research agenda in the field of law by linking it to other sciences, in order to open new horizons of legal studies and their relationship to economic and social environment. The study conclude that the globalization and privatization was one of the most important factors in the deconstruction of statist legal system, and the perception of legal regulation phenomenon according to these conditions require a detecting of the transformations of the law from a statist to societal approaches, in order to find out the resulting legal arrangements that characterize non-state law, and reconstruct the general framework of legal regulation process that ensure the current structure of governance in society.

Keywords: Legal Rationality, Nation-State, Legal System, State-Centred Legal Theory, Society-Centred Legal Theory, Autonomy of Law, Justice.

* Department of Political Science, Faculty of Law, Batna University, Algeria. Received on 15/12/2014 and Accepted for Publication on 1/2/2015.